الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لنقل التكنولوجيا

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ل. م. د في الحقوق

تخصص: قانون اعمال

إعداد الطلبة:

اوبيرة ندى

دحدي رحمة

إشراف الأستاذ:

د. عميرات عادل

لجنة المنـــاقشة:

الاسم واللقب	المؤسسة	الصفة
د. ديدي ابراهيم	جامعة الشهيد حمى لخضر الوادي	رئيسا
د. عميرات عادل	جامعة الشهيد حمى الاخضر الودي	مشرفا ومقررا
د. جعفر عرارم	جامعة الشهيد حمى الاخضر الوادي	مناقشا

السنة الجامعية :2024/2023

شكر وعرفان

ان الشكر والحمد لله كما ينبغي لجلال وجه وعظيم سلطانه نشكره ونحمده حمدا كثيرا مباركا فيه على جزيل

عطائه.

ومن هاذا المنبر نتقدم بجزيل الشكر للأستاذ الدكتور "عميرات عادل" على اشرافه على بحثنا العلمي

ومساعدته لنا.

كما نتقدم بجزيل الشكر للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لتكرمهم بقبول مناقشة هذه الرسالة واثرائها وتقييمها.

ومن امد لنا يد العون وساهم في تذليل الصعوبات طيلة اطوار انجاز هذا العمل.

شكرا لكم وجزاكم الله عنا خيرا.

اهداء

من قال انا لها وان ابت رغما عنها اتيت بها

نلتها وعانقت اليوم مجدا عظيم فعلتها بعد ان كانت مستحيلة كانت دروبا قاسية وطرق خسرت بها الكثير ولكني وصلت والحمد لله.

ولهذا اهدي ثمرة جهدي هذا

الى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما وحفظهما وأدامهم نورا في دروبي

الى من شجعاني في اول خطواتي نحو النجاح غنية وعز الدين.

الى شريك حياتي الى من شهد معي متاعب الدراسة الى من ساندني لكي ارتدي فرحة امي واتم وعد ابي زوجي المستقبلي الصادق.

الى من عشت معهم اجمل لحظات حياتي الى شموع دربي اخواتي حفظهم الله

عبد النور، قمر، سارة، احلام، بلقاسم، امنة

كما لا انسى اخواتي في الله سندس، خلود، هبة، هيفاء، وئام، وريحان

واخص بالذكر ابنة خالتي مروة.

ولكل من اعطاني يد العون من قريب او بعيد وساعدني في انجاز هذه المذكرة.

الطالبة ندى اوبيرة

اهداء

وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

هذا الانتصار اهداء لنفسي العظيمة.. الى تلك الانسانة الاستثنائية.. الى الكائن الملهم الى تلك المقاتلة البطلة، لم تكن رحلتك عادية يا نفسي بل كانت ملحمة حقيقية، وصولك لهذه المرحلة هو دليل على قوتك وصبرك وامكانياتك اللامحدودة، استمري... فأنت قادرة على تحقيق أي شيء ترغبين به، وتذكري أنك لست شخصا عاديا.

مع خالص الحب والاعجاب من روحك المتقدة.

الى الكتف الذي اضع عليها اثقالي واليد التي تربت علي في كل حين .. الى الجدار الذي استند عليه في حزني وتعبي الى حبيبي وعزيزي ووطني وأغلى من على قلبي.." أبي"

لم تكن أمي يوما امرأة عادية، كانت ولا زالت في ذهني تتجسد كملاك، كبطلة خارقه تجابه الصعاب لأجلي، كطبيبة كمحامية، ككل نساء العالم في آن واحد ..

الى ملاكي الحارس الى ضلعي الثابت الاميرة "امي"

الى من ساندوني بكل حب عند ضعفي وأزاحوا عني طريق المتاعب، زارعي الثقة والاصرار داخلي، الى من آمنوا بقدراتي ووأمان أيامي.. أختي ايمان وسامية.

الى خيرة أيامي وصفوتها الى الاعمدة الثابتة وأرضي الصلبة... اخي واخواتي

الى من انتظر هذه اللحظة ليفتخر بي الى سندي وشريكي في الحياة ..

الى رفقة السنين، لأصحاب الشدائد والأزمات، الى من افاضوا عليا بمشاعرهم ونصائحهم المخلصة .. كاميلية، مباركة، بسمة، وفاء، عائشة ..

الى اعوان رزقني الله بهم ..الى اصحابي السرمديين

من المكافحة : دحدي رحمة

مقدمة

يتميز عصرنا بان التعامل مع التكنولوجيا اصبح عملية تحظى باهتمام جميع الشعوب على اختلاف درجات نموها وعلى الرغم من اختلاف مرامي الدول في العالم الا انه تبدو متفقة بان العلم والتكنولوجيا هما الاداة الاكثر الفعالية لتحقيق الاهداف المنشودة حيث ان معظم الدول المتقدمة صناعيا تسخر القسم الاكبر من اهتمامها في المضمار التكنولوجي على ميادين مختلفة كالدفاع والطاقة والمواصلات في حين تركز الدول النامية جل اهتمامها في مضمار العلم والتكنولوجيا على تحديد كيفية ونوعية العلوم والتكنولوجيا التي يمكن ان تساهم مساهمة اكثر فعالية من غيرها في سد احتياجات التنمية لديها.

لقد اعطت الدول المتطورة التكنولوجيا والابتكار التكنولوجي اهتماما كبير باعتبارهما العامل الرئيسي في عصرنا لزيادة الانتاجية ومعدلات النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم في جميع المجالات، ولما كانت الدول النامية قد ادركت بأن التكنولوجيا تعتبر العنصر المعرفي الاهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهي ركيزة اكثر من اساسية فقد سعت وتسعى الى محاولة اللحاق بمن تفوق عليها او سبقها بأساليب مختلفة كان اهمها نقل التكنولوجيا وذلك من اجل سد الفجوة التكنولوجية بينها وبين الدول المتقدمة، وقد تبلور من التجارب التي مارستها هذه الدول قناعة بضرورة نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة واستيعابها والعمل على تطويرها وذلك كأقصر الطرق واكثرها حفاظا على الوقت.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية قديمة تجلت بوضوح مع مطلع القرن العشرين، وازدادت اهميته بعد الحرب العالمية الثانية واضحى يشكل احدى ملامح الخريطة الاقتصادية العالمية نتيجة تطور العلاقات الاقتصادية الدولية حيث يعتبر وسيلة هامة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعاملا مكملا للاستثمار المحلي فيحقق النمو والتنمية، ولقد برهنت الزيادة المتسارعة في أحجام الاستثمار

الأجنبي المباشر في جميع أنحاء العالم مدى أهميته، وذلك من خلال مساهمته في خلق الفرص الاستثمارية التي كان من الصعب توفيرها من قبل المؤسسات المحلية نظرا لعدم اكتسابها الخبرة الكافية، ومحدودية إمكانياتها.

ان الدول النامية امام خيارين للحصول على تكنولوجيا اما الحصول عليها من مصادر محلية من خلال تحويل البحوث العلمية التي تقوم بها الجامعات والمعاهد ومراكز البحث الى منتجات وخدمات وطرق انتاج وخصائص تتجسد في السلع الرأسمالية و الوسيطية والاستهلاكية المنتجة بهذه الطرق او الى اللجوء الى المصادر الخارجية للحصول عليها ومن اهمها الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يعتبر من اهم مصادر التمويل الخارجي نتيجة لذلك ظهر اهتمام الدول النامية بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، حيث يتم الاعتماد عليها في سد الفجوة بين الاستثمارات والمدخرات المحلية ، ونظرا لأهميته في انعاشها اقتصاديا وكذا توفيره لمناصب العمل و اقامة المشاريع الانتاجية والمساهمة في رفع المستوى المعيشي الى جانب التعزيز قواعد الإنتاج ولكن الاهم هو جلب التكنولوجيا الحديثة كهدف رئيسي للالتحاق ببوادر التقدم لذلك سعت هذه الدول لمنح العديد من المزايا وتسهيلات ضريبية وجمركية وضمانات قانونية وتجارية التي تشجع على تدفقات الاستثمارية.

أولا اهمية الموضوع:

تتضح اهمية دراسة موضوع البحث من عدة وجوه ولعل اهمها:

- يكتسي موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر اهمية بالغة في اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء ويعتبر وسيلة هامة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويعتبر عامل مكمل للاستثمار المحلي فيحقق

النمو والتنمية ولقد برهنت الزيادة المتسارعة في احجام استثمار الأجنبي المباشر جميع انحاء العالم مدى اهميته.

- أهمية التكنولوجيا وتطويرها وتطبيقها في مجالات الحياة المختلفة قصد تحقيق أهداف التنمية وازدهار ورقى الدول من خلال تأهيل المؤسسات الاقتصادية وتحسين من نوعية المنتجات المقدمة.
- تنبع اهمية هذا البحث من اهمية العلم والتكنولوجيا في مجالات الحياة المختلفة ودور عملية نقل التكنولوجيا بواسطة الاستثمار الاجنبي المباشر فيما لو تمت هذه العملية بشكل مخطط له في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

ثانيا: اسباب اختيار الموضوع:

الاسباب الذاتية:

- رغبتنا في دراسة هذا الموضوع هو ميولنا لدراسة الاستثمار الأجنبي في الدول ومعرفه اهم جوانبه وعلاقته بنقل التكنولوجيا.

الاسباب موضوعية:

ان البحث في هذا الموضوع ينطلق من كونه موضوع مهم وحساس وهذه الاسباب التي جعلتنا نهتم بهذا الموضوع وهي:

- الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاديات الدول النامية.
- اعتبار مواضيع الاستثمار الأجنبي المباشر موضوع هام جدا، ومن المواضيع التي تشغل الأوساط الاقتصادية أهمية التكنولوجيا ونقلها في العالم لأن التكنولوجيا هي أساس تطور الدول في جميع أنحاء العالم.

رابعا: اشكالية الموضوع:

ومن خلال ما تم ذكره سنحاول من خلال دراستنا هذه الإجابة على الإشكالية التالي:

- **ما مدى فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا الى الدول المستضيفة ؟.**

ومن هذا المنطلق تتبلور تساؤلات فرعية يمكن الاجابة عنها في موضوع البحث وهي:

- ما مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وما علاقته بنقل التكنولوجيا ؟.
- هل كان لتكنولوجيا الاستثمار الأجنبي المباشر اثر ايجابي في تحقيق التنمية في الدول النامية ؟.
- في حالة ادخال التكنولوجيا الى الدول المضيفة هل هناك حاجة لقناة التدريب هل لشركات المحلية القدرة على استفادة من التكنولوجيا المتوافرة في الشركات الأجنبية ؟.

خامسا: منهجية البحث:

المنهج الدراسة الذي اتبعناه هو المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب وتفصيل ودراسة الاطار المفاهيمي لعملية نقل التكنولوجيا عن طريق استثمار الأجنبي المباشر.

سادسا: تقسيم الموضوع:

لقد تم تقسيم الموضوع الدراسة اعتمادا على التقسيم الثنائي للموضوع وذلك في فصلين جاء الاول تحت عنوان **مدخل مفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر ونقل**

التكنولوجيا، حيث تطرقنا الى مفهوم وخصائص الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا مزاياه وعيوبه في المبحث الاول وفي المبحث الثاني تناولنا من خلاله ماهية نقل التكنولوجيا.

والفصل الثاني الذي جاء بعنوان **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا**، تطرقنا فيه الى استراتيجية العمل المعتمدة للاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا في المبحث الاول ودور سوق التكنولوجيا في انجاز الاستثمارات في المبحث الثاني.

سابعا: الصعوبات:

- نقص المعلومات والمراجع المتخصصة في هذا الموضوع خاصة الكتب.
- قلة المصادر الموثوقة في هذا الموضوع.

الفصل الاول

مدخل مفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا

تمهيد:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية قديمة تجلت بوضوح نسبي مع مطلع القرن التاسع عشر، لتبرز بقوة بعد الحرب العالمية الثانية مما جعلها تكون محل اهتمام العديد من الاقتصاديين، ويكمن السبب في بروز موجة الاستثمار الأجنبي المباشر في كونه وسيلة تمويل بديلة ،تلجأ اليها الكثير من الدول التي تواجه العجز في التمويل استثماراتها المحلية بسبب انخفاض الإدخارات في تلك البلدان ونقص المساعدات والمنح المالية المقدمة من طرف المؤسسات المالية الرسمية والغير الرسمية، وصعوبة الحصول على اقتراض الخارجي حيث يلعب مناخ الاستثمار تأثيرا كبيرا في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر.

بينما تساهم التكنولوجيا في تحقيق خطط التنمية الاقتصادية التي تضعها الدول ومن ثم فإنها جديرة بأن تحظى باهتمام المجتمع الدولي بأسره ولا يخفى على أحد أن سعي كافة الدول عامة والدول النامية ولآخذة في النمو بصفة خاصة للحصول على التكنولوجيا ليس غاية في حد ذاته، بل وسيلة لتحقيق تلك التنمية الشاملة، وهو ما يتطلب تحديد مفهوم "نقل التكنولوجيا" باعتباره نقلا للمعارف العلمية الفنية التي تمكن الدول النامية من بناء قدراتها الذاتية، وهذا الوضع أدى بشكل او بآخر إلى بلورة المفهوم العام للعقود، ولغرض الوصول إلى الأهداف التي تنشدها تلك الدول من وراء نقل التكنولوجيا، كان لابد من إيجاد الوسائل اللازمة لنقل تلك المعارف الفنية بصورة فنية وقانونية، وقصد التعرف اكثر على الاستثمار الأجنبي المباشر والتكنولوجيا تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين حيث تطرقنا في المبحث الاول الى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر اما المبحث الثاني فقد خصصناه الى ماهية نقل التكنولوجيا.

المبحث الاول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن ظهور مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر بمفهومه الحديث كان خلال القرن العشرين، لكن المتتبع لتاريخ الحضارات القديمة وفي مراحلها المختلفة يجد العديد من أوجه ومجالات النشاطات الاقتصادية التي تمت على المستوى الدولي أي خارج حدود الدولة الواحدة، وفي وقتنا الحاضر تسارعت وتيرة نمو الاستثمار الأجنبي المباشر وبرزت أهمية في مدى مساهمته في خلق الفرص الاستثمارية ومدى مرونته من خلال الأزمات المالية والاقتصادية وكذا تحرير التجارة الخارجية وكذا التسارع التقني الذي لم يسبق له مثيل أمام تراجع مصادر التمويل الأخرى مثل القروض والإعانات[1].

في هذا المبحث سنوضح التعاريف ومفاهيم الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك خصائصه واهم مزاياه وعيوبه.

المطلب الاول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر.

اختلفت نظرة الهيئات والمؤسسات المالية الدولية كذلك الباحثين والمفكرين الاقتصاديين في تحديد مفهوم موحد للاستثمار الأجنبي كل بحسب المنهج الاقتصادي المطبق والمدرسة الاقتصادية المتبعة لذا سنحاول تحديد مفهوم للاستثمار الأجنبي المباشر بحسب وجهة نظر كل جهة ليكون مدخلا لبقية دراستنا.

[1] باي نبيل ومسقم زهير وحاوي محمد الطاهر، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجية في دول المغرب العربي، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر اكاديمي في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 2021-2022، ص 05.

الفرع الاول: التعريف اللغوي للاستثمار الأجنبي المباشر.

عرف الاستثمار في الاصطلاح اللغوي على أنه :" تكوين رأس المال أو استخدامه بهدف تحقيق الربح في الأجل القريب أو البعيد بشكل مباشر أو غير مباشر"[1]، كما يمكن تعريف الاستثمار في اللغة عن كونه :" طلب الحصول على ثمرة وثمرة الشيء ما نجم او تولد عنه وبمعنى اخر ثمر الرجل ماله أي احسن في استخدامه وتوظيفه أي نماه[2] ".

بالعودة للمفهوم الإسلامي نجد بأنه يقصد بالاستثمار تكثير وتنمية المال بكل الوسائل المشروعة بهدف توظيف الموارد المتاحة في ضوء القواعد الاقتصادية والشرعية، وأكثر ما يستعمل الفقهاء في هذا المجال كلمة التنمية والاستنماء.

الفرع الثاني: التعريف الاقتصادي للاستثمار الأجنبي المباشر.

الاستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في قيام شخص او منظمة من بلد معين باستثمار امواله في بلد اخر سواء عن طريق الملكية الكاملة للمشروع او الملكية الجزئية وبهدف تحقيق عائد[3].

ان الاستثمار الأجنبي المباشر هو ملكية كاملة او جزئية للمشروع المقام في احدى الدول عن طريق مستثمرين محددين في دولة أخرى وعموما المستثمر المباشر له ملكية كافية للمشروع الأجنبي للممارسة درجة من رقابة الادارية عليه، وبذلك يصبح المشروع المراقب منظما أجنبي او مساعد للمشروع المراقب لشركة الام.

---

[1] عبد الله عبد الكريم عبد الله، ضمانات الاستثمار في الدول العربية، دراسة قانونية مقارنة، دار الثقافة، الاردن، 2008، ص 18.

[2] محمد احمد محمد سويلم، الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات، دراسة مقارنة بين قانون الفقه الاسلامي، ط 1، الاسكندرية، 2009، ص 22.

[3] طاهر مرسى عطية، اساسيات ادارة الاعمال الدولية، ط 1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 09.

يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في تملك المستثمر لجزء من إستثمارات، او كلها في مشروع معين في دولة خارج دولة الاقامة مع قيامه بالمشاركة او السيطرة الكاملة على الادارة و التنظيم[1].

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد اخر[2].

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على تملك المستثمر الأجنبي لجزء او كل الاستثمارات المشروع المعين هذا بالإضافة الى قيامه بالمشاركة في ادارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة استثمار المشترك او سيطرته الكاملة على ادارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع استثمار فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات الى الدول المضيفة.

الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن انشاء مشروعات جديدة في الدول المضيفة[3] او بالإضافة الى رصيد الآلات والمعدات بواسطة المستثمرين الاجانب او شراء المستثمرين الاجانب للشركات المحلية في الدولة المضيفة (غالبا ما تكون 10 بالمائة او اكثر من اصول الشركة)[4].

---

[1] رعد حسن الصرن، اساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الثاني، ط1، دار الرضا للنشر، دمشق، 2001، ص 09.

[2] عمر الصقر، العولمة والقضايا الاقتصادية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص 40.

[3] فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب جامعة الاسكندرية، 2000، ص 56 .

[4] عبد السلام ابو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة الجامعة الاسكندرية، 2001، ص 13.

الفرع الثالث: التعريف القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر.

تعددت التعريفات المقدمة للاستثمار باختلاف الدول ، حيث كان لكل واحدة منها تعريفها الخاص الذي يختلف باختلاف المعيار المعتمد ، وعليه سنحاول التطرق لبعض النماذج على سبيل المثال.

عرف القانون الفرنسي الاستثمار على أنه :" يسمى استثمارا مباشرا ما يلي:

1-شراء أو خلق، أو توسيع رصيد تجاري أو فرع من الفروع أو أية شركة لها طابع تجاري.

2-أية عمليات أخرى، منفردة أو مجتمعة، وفي آن واحد أو متتابعة، تؤدي إلى السماح لشخص أو عدة أشخاص بالسيطرة أو بزيادة المراقبة على شركات كانت أصلا تحت رقابتهم ولكن لا يمكن أن يعتبرا استثمارا مباشر كل مشاركة لا تزيد عن 20% من رأس مال الشركة التي يتم التعامل باسمها في البورصة"[1].

نلاحظ من خلال ما سبق بأن المشرع الفرنسي لم يقم بتعريف مصطلح الاستثمار بل اعتمد على الطريقة نفسها المكرسة في ظل النظام الإتفاقي والمتمثلة في تعداد وتبيان أشكال الاستثمار وطوائف الأصول التي يمكن أن تعتبر استثمارا، وهو ما كرسه المشرع الجزائري في ظل المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار[2] أين اكتفى في المادتين الأولى والثانية منه بتحديد مجالات وأشكال الاستثمار والمتمثلة في الأنشطة الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع أو الخدمات غير

[1] ياحي مريم، محاضرات في قانون الاستثمار، موجهة لطلبة سنة ثانية ماستر قانون اعمال، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2021-2022، ص 08.

[2] المرسوم التشريعي رقم 12-93 المؤرخ في 19 ربيع الثاني 1414هجري، الموافق ل 05 اكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمار، الصادر عن بالجريدة الرسمية العدد رقم 64، المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1414 هجري الموافق ل 10 اكتوبر 1993.

المخصصة صراحة للدولة أو لأحد فروعها بنص تشريعي، الاستثمارات المنشئة والمنمية للقدرات، الاستثمارات في إطار التأهيل أو الهيكلة، المشاركة في رأس مال مؤسسة اقتصادية من خلال حصة عينية أو نقدية.

أبقى المشرع الجزائري على الطريقة نفسها لتعريف الاستثمار ضمن إطار الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار[1]، الذي ألغى المرسوم التشريعي السالف الذكر بموجب المادة 35 منه ، لكن مع التوسيع من المجالات الاستثمار بعد إضافة الخوصصة كشكل جديد للاستثمار وقد حافظ المشرع الجزائري تقريبا على الاتجاه نفسه عند تعريفه للاستثمار في ظل القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار[2] إذ اكتفى في المادتين الأولى والثانية بتبيان مجالات وأشكال الاستثمار وذلك بشكل مقلص أين تم حذف عملية الخوصصة كشكل من أشكال الاستثمار، بينما لم يورد أي تعريف في ضل القانون الجديد 22/18 المتعلق بترقية الاستثمار[3]، حيث اكتفى بتعريف المستثمر في المادة 5 منه حيث جاء في فقرتها اولى.

1. **تعريف المستثمر**: كل شخص طبيعي او معنوي وطنيا كان او اجنبيا مقيم او غير مقيم بمفهوم التنظيم الخاص بصرف ينجز استثمارا طبقا لأحكام هذا القانون.
2. **تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر بعض الهيئات والمؤسسات الدولية** : لقد وضعت الكثير من المؤسسات والمنظمات الدولية العديد من التعاريف المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر نذكر منها:

---

[1] الامر رقم 03-01 المؤرخ في 01 جمادى الثاني 1422 هجري، الموافق ل 20 اوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الصادر بالجريدة الرسمية ، العدد 47.

[2] القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 اوت 2016، المتعلق بترقية الاستثمار، الصادر بالجريدة الرسمية، العدد 46، سنة 2016.

[3] القانون 18-22 المؤرخ في 25 ذي الحجة 1443 هجري، الموافق ل 24 يوليو 2022، المتعلق بترقية الاستثمار، الصادر بالجريدة الرسمية، العدد 50، المؤرخ 28 يوليو 2022.

أ- **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:(OCDE)**: تعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "استثمار طويل الاجل و يتضمن مصلحة دائمة وسيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما على مشروع مقام في اقتصاد آخر"[1].

ب- **صندوق النقد الدولي (FMI)**: يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي بانه يكون حين يمتلك المستثمر 10 بالمائة او اكثر من اسهم الشركة المساهمة او ما يساوي هذه النسبة في الشركة الغير مساهمة[2].

ت- **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD)**: تعرف الاونكتاد الاستثمار الأجنبي المباشر على انه توظيفات لأموال اجنبية غير وطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في بلد معين وانه استثمار ينطوي على علاقة طويلة الاجل تعكس منفعة المستثمر في البلد الاخر يكون له حق في ادارة موجوداته والرقابة عليها من بلده الاصلي او من بلد الاقامة أيا كان هذا المستثمر فردا او الشركة او مؤسسة[3].

نستنتج مما سبق أن الاستثمار الأجنبي المباشرIDE هو قيام المستثمر الذي يأخذ شكل شخص طبيعي أو معنوي لا يتمتع بجنسية البلد المضيف بالاستثمار في الدولة المستقطبة للاستثمار مع سيطرته على هذا النشاط سواء كليا أو جزئيا من أجل تحقيق عوائد اقتصادية (مالية، غير مالية) ويجب أن يكون لهذا المشروع كيان مادي ينتج سلعا و أو خدمات غير ممنوعة قانونيا بهدف تسويقها محليا أو دوليا.

---

[1] حسن مهران، الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وامكانيات تطويره في ضوء التطورات المحلية والاقليمية والدولية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، العدد الاول، 2000، ص 07.

[2] World bank world developpent report 1996, from markt, Washington, DC, Oxford university, presse septembre 1996, p53.

[3] جمال محمود عطية عبيد، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي المصري، كلية التجارة، قسم ادارة الاعمال، 2002، ص 18.

المطلب الثاني: خصائص استثمار الأجنبي المباشر.

الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج فهو يتطلب دراسات معمقة في الجدوى اقتصادية للمشروع وكافة البدائل المتاحة لاستثمار خبرته و امواله في الدولة المستقبلة ومن خصائصه ما يلي:

- امتلاك المستثمر الملكية الكاملة او الجزئية لوسائل الانتاج الناتج عن عملية الاستثمار التي تحدد مدى رقابته و ادارته للمشروع.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر بديلا للقروض الأجنبية في عمليات التمويل الدولية حيث يتميز بأهمية كبرى بالنسبة لسياسات التنمية والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية[1].
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عملية التنمية الاقتصادية بالدول النامية، عن طريق إمدادها بالتكنولوجيا وزيادة قدرتها التصديرية والمساهمة في سد الفجوة المحلية بين الاستثمار و الادخار، وخلق الوظائف والحد من مشكلة البطالة[2].
- يمارس المستثمر نشاطه انتاجي في اقليم البلد المضيف من خلال تصدير رؤوس الاموال.
- يمنح الاستثمار الأجنبي المباشر للمستثمر الأجنبي حق الرقابة والتسيير وادارة مشروع كما يمكنه من وضع استراتيجيات مستقبلية بغرض تحقيق النفع وتقديم التسهيلات في عملياته انتاجية[3].

---

[1] العارف خديجة، الاستثمار الأجنبي المباشر، اطروحة لنيل متطلبات شهادة الماستر، مستغانم، 2013، ص 11.

[2] باي نبيل ومسقم زهير وحاوي محمد الطاهر، مرجع سابق، ص 20.

[3] العارف خديجة، المرجع نفسه، ص 11.

- من اهم خصائصه انه يسمح بتدفق رؤوس الاموال سواء كانت في شكل نقدي او في شكل عيني منقول والمتمثل في الادوات المادية المنقولة الضرورية لعملية انتاج.
- الاستثمارات الأجنبية المباشرة استثمارات طويلة اجل وتمكن المستثمر من تحقيق عوائد دائمة من خلال ادارة و تسييره للمؤسسة.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر شكلا بديلا للمديونية، لذا لا تترتب اي التزامات بالدفع على عاتق الدولة بحيث لا يوجد اي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات المرتبطة بها[1].

المطلب الثالث: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ان مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن ان تساهم في تحقيق العديد من الايجابيات والمزايا للدول المضيفة نذكر منها كما ان له اثار سلبية على اقتصاديات هذه الدول.

اولا: المزايا:

1. **على مستوى الدول المضيفة:** تعمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة على زيادة مقدرة الدولة المستضيفة على الانتاج بكميات كبيرة وتحسين نوعية السلع والخدمات وكذلك لها قدرة على توسيع نطاق ومنافذ التسويق الخارجية غير تقليدية لتصدير المنتجات المحلية وذلك لما تملكه من خبرات تراكمية ضخمة وعلاقات متشبعة على صعيد الدولي[2]، ان استثمار الأجنبي المباشر يمكن

[1] باي نبيل ومسقم زهير وحاوي محمد الطاهر، المرجع نفسه، ص 20.

[2] صلاح الدين الحسين السيسي، شركات متعددة الجنسيات وحكم العالم، ط 01، عالم الكتاب للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، 2003، ص 55.

ان يساهم في توفير فرص عمل اكبر وهو الامر الذي تتسع وتشتد اليه حاجة الدول النامية لتحققه فيها بدرجة كبيرة نتيجة لا محدودية النشاطات الاقتصادية التي تعجز عن استيعاب العمل الفائض لديها وبالذات العمل الغير ماهر غير محدود والإلمام بذلك في معالجة حالة البطالة الظاهرية والمقنعة الواسعة الإنتشار تؤدي الاستثمارات الأجنبية الى زيادة معدل التكوين الرأسمالي[1]، وتعد هذه الفائدة من اهم فوائد الاستثمارات الأجنبية بالنظر الى نقص الذي تعانيه البلدان النامية في رؤوس الاموال وضعف الادخار فيها حيث اذا تم التوجيه لهذه استثمارات يمكن ان تشكل اضافة مباشرة الى التكوين الرأسمالي في تلك البلدان كما يلي:

- توفر الاستثمارات العملات الصعبة للدولة المضيفة مرتين المرة الاول عند قدومها الى بلاد والمرة الثانية عند بيعها لمنتجاتها في اسواق الخارجية مما يحول اقتصاد الدولة الى اقتصاد تصديري.
- كذلك توفر الشركات متعددة الجنسيات عن طريق تدفقات المعونات الرسمية من الدولة الام بالإضافة الى قدرتها الى تعبئة المدخرات المحلية من خلال تقديمها فرص استثمارية مغرية.
- التخفيف من حدة التضخم الذي تعاني منه الدول النامية وهذا بتوفير السلع والخدمات المنتجة وطنيا وبأسعار معقولة كانت في السابق غير متوفرة وتستورد بأسعار مرتفعة[2].

[1] نزيه عبد المقصود مبروك، الاثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، ط 02، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2013، ص 399- 406- 409.

[2] احمد صفوة احمد، دور الاستثمار في تطوير احكام القانون الدولي الخاص، رسالة دكتوراه في القانون، جامعة عين الشمس، كلية الحقوق، 1999-2000، ص 145.

- تساعد الاستثمارات الأجنبية على نقل التكنولوجيا الى دول المضيفة ونظرا لما تلعب التكنولوجيا من دور بارز في استراتيجية التنمية التي تضعها الدول مختلفة في وقتنا الحاضر حيث صارت التكنولوجيا من ضمن العناصر الهامة التي تحدد نجاح او فشل خطط التنمية فالاستثمارات الأجنبية المباشرة اصبحت وسيلة هامة لنقل تكنولوجيا الانتاج المهارات والقدرات الإبتكارية والأساليب التنظيمية والإدارية.
- ان الاستثمار الأجنبي المباشر ومن خلال المشروعات التي فيها هذا الاستثمار وبالذات الانتاجية منها يمكن ان تساهم في تحقيق قيمة مضافة اكبر باستخدامه الموارد والطاقات انتاجية التي تعاني من عدم او ضعف درجة استخدامها وبما يحقق قيمة مضافة اكبر لموارد الدولة النامية بزيادة الكفاءة التخصيص في استخدامها وبزيادة درجة استخدامها اضافة الى امكانية تحقيق كفاءة اكبر عند استخدامها.
- المشاريع الانتاجية للاستثمارات الأجنبية المباشرة تساهم في تحقيق انتاج اكبر ودخل اكبر وهو الامر الذي يساهم في تحقيق نمو اكبر فيها وبتالي تحقيق مستوى معيشي اكبر ودرجة رفاهية اعلى لمواطنيها.

2. **على مستوى الدول المصدرة:** تتمثل مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الدولة المصدرة له فيما يلي[1]:

- استثمار الأموال عند معدل عائد اعلى من الاستثمار البديل المحلي.
- احتكار التكنولوجيا.

[1] زياد محمد عرفات ابو ليلى، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستورات على النمو الاقتصادي في الاردن، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، الاردن، 2003، ص 16.

- استغلال هذه الشركات لغايات سياسية كالتدخل في الشؤون الداخلية للدولة المضيفة.

ثانيا: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر:

1. **على مستوى الدولة المضيفة:** بالرغم من الدور الهام الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي في الدول المضيفة من خلال استفادة تلك الدول من المزايا سالفة الذكر، إلا انه يواجه بالعديد من الانتقادات والتي نذكر منها التالي:[1]

- غالبا ما يترتب على تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر قيام المستثمرين باستيراد متطلبات الاستثمار من الخارج خاصة في ظل عدم توافرها في السوق المحلي، أو أنها ذات أقل مقارنة بمثيلاتها من الخارج ويترتب على ما سبق زيادة فاتورة الواردات، وينعكس ذلك سلبا على الميزان التجاري خاصة إذا كانت الزيادات في الواردات تفوق ما يضيفه الاستثمار الأجنبي إلى الصادرات، ويزداد الأثر سوءا في حالة قدرة المستثمرين الأجانب على تحويل أموالهم إلى الخارج، الأمر الذي يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات[2].
- قد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تناقص الاستثمار المحلي او مزاحمة الاستثمار المحلي في الدول المضيفة بدال من أن يشجع على الاستثمارات المحلية وبالشكل الذي يحد من تأثيره على النمو الاقتصادي في تلك الدول

[1] زرقين سورية، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية للدول النامية، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، 2008/2007، ص 07.

[2] بربار نور الدين وبوغاري فاطمة الزهراء ولرادي سفيان، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية، العدد 02، ديسمبر، 2017، ص 155.

تحدث المزاحمة بسبب تحويل جزء من متطلبات الاستثمار الأجنبي المباشر من السوق المحلي أو بسبب المنافسة بين شركات الاستثمار الأجنبي والشركات المحلية بحيث يترتب على الحالة الأولى نقص المدخرات في السوق المحلي والتي تتجه إلى الاستثمارات المحلية، ويترتب على الحالة الثانية خروج بعض الشركات المحلية القادرة على الصمود أمام المنافسة الأجنبية، إذ أن خروج الشركات المحلية في الدول المضيفة غير القادرة على المنافسة يكون في صالح الدولة المضيفة خاصة في الأجل الطويل، إذ أن ذلك يشجع الشركات الضعيفة على تحسين أوضاعها و الدخول في حلبة الإنتاج مرة أخرى و يؤدي ذلك إلى مزيد من النمو الاقتصادي في الدول المضيفة[1].

- يتوقف الدور الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة من خلال نقل التكنولوجيا المصاحبة له على مدى ظروف وإمكانيات تلك الدول مثل توافر بنية أساسية قوية تساعدها على تطبيق التكنولوجيا الحديثة والناتجة عن زيادة الإنفاق على البحوث والتطوير، كذلك نوعية الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية مثل مدى توافر عمالة ماهرة ناجمة على زيادة النفاق على رأس المال البشري ومن الملاحظ أن معظم الدول النامية تفتقر إلى تلك المقومات الأمر الذي يجعل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر محدود، ليس ذلك فحسب بل إن تلك التكنولوجيا قد تكون محدودة ولا تتناسب مع ظروف الدول المضيفة، مما يؤدي إلى عدم استفادة الدول المضيفة الاستفادة المرجوة منها، يترتب على ذلك عدم حدوث أو تضائل زيادة العوائد الإنتاجية في الشركات المحلية للدول المضيفة، بصفة خاصة في القطاعات التي تتسم

[1] ملوي مصطفى، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية في الجزائر خلال فترة 1990-2017، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر اكاديمي، الطور الثاني، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجاري، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2019، ص 17.

بقدرات تكنولوجية ضعيفة، وبالشكل الذي يعيق تلك الشركات من تعديل وتقبل التكنولوجيا الحديثة[1].

قد تؤدي زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى وجود نوع من التدخل في النواحي السياسية للدولة، وبصفة خاصة إذا تزايدت مبيعاتها السنوية عن مبيعات الشركات المحلية، أو تحكمت الشركات الأجنبية في إحدى او بعض الخدمات الأساسية في الدولة المضيفة، كذلك توصلت إحدى الدراسات إلى وجود تأثير سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر، والمتمثل في زيادة درجة التبعية الاقتصادية ولقد أكد الماركسيون الجدد وغيرهم مثل Hymer ذلك الرأي إذ وجد أن تركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات التصدير في الدول المضيفة أدى إلى زيادة درجة التبعية ، لقد تم تبرير ذلك باعتماد شركات الاستثمار الأجنبي المباشر على استيراد متطلبات التصدير من الدول الأم ، وبالتالي تتوقف حصيلة صادرات هذه الشركات والتي تمثل صادرات الدول المضيفة على مدى توفير تلك المتطلبات الإنتاجية من الدول الام[2].

يرى البعض أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد تؤثر سلبا على الموازنة العامة للدولة المضيفة بصفة خاصة في ظل قيام الدول المضيفة بتقديم إعفاءات ضريبية كبيرة على أنشطة تلك الاستثمارات إذ تؤدي الإعفاءات السابقة إلى تآكل إيرادات الدولة الضريبية مما يؤثر سلبا على الموازنة العامة.

[1] بربار نور الدين وبوغاري فاطمة الزهراء ولرادي سفيان، مرجع سابق، ص 156.

[2] ملوي مصطفى، مرجع سابق، ص17.

تتميز الشركات الأجنبية في الدول المضيفة بين العمالة الأجنبية ومثيلاتها في الدول المضيفة فيما يتعلق بالأجور، إذ تمنح العاملون الجانب أجورا عالية مقارنة بتلك الممنوحة لعمال الدولة المضيفة.

تتمثل أهم عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الدولة المصدرة فيما يلي:

- حرمان الدولة المصدرة من ضرائب الدخل على الشركات .
- تصدير فرص العمل.
- التأثير على الميزان التجاري وميزان المدفوعات[1].

[1] اميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي الغير المباشر في بيئة اقتصادية عربية، دار الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2004-2005، ص 26-27.

المبحث الثاني: ماهية نقل التكنولوجيا.

رغم ذيوع وانتشار لفظ التكنولوجيا ونقله على كافة الأصعدة والمجالات، سواء الاقتصادية أو القانونية أو العلمية أو في اللغة الدارجة، ورغم أنهما أخذا حيز كبير في دراسات الفقهاء القانونيين والاقتصاديين من ناحية، والمنظمات الدولية والإقليمية من ناحية أخرى، إلا أنه لم يتفق حتى الآن على تعريف محدد ومفهوم واضح لهذين اللفظين، حيث اختلفت التعريفات وتعددت بحسب نوع الدراسة التي تتعرض للتكنولوجيا ونقلها والزاوية التي ينظر إليها وفق هذين المفهومين، وإذا كان لفظ التكنولوجيا ونقلها يستعملان في الحياة الاقتصادية الدولية في آن واحد إلا أنهما لفظين مختلفين في المعنى والحقيقة تحتم رفع الغموض الذي يثيره التشابه بين اللفظين، ومن هنا فإن التحديد الدقيق لعملية نقل التكنولوجيا ينعكس بأثره على مستوى وضع المشكلة وبحث الحلول المتعلقة بها، كما يساعد على إلقاء الضوء على كافة جوانب العقد من حيث تعريف التكنولوجيا من زواياها المختلفة مع التركيز على البعد الاقتصادي للتكنولوجيا، لما لها من دور فاعل في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، فضلا عن مفهوم نقلها ودوره في توضيح المسار القانوني الذي تتم بموجبة عملية النقل باعتبارها ظاهرة معقدة وحديثة في آن واحد[1]، ولتسليط الضوء أكثر يستوجب الأمر تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب:

المطلب الأول : مفهوم نقل التكنولوجيا.

المطلب الثاني : انواع نقل التكنولوجيا.

المطلب الثالث : تقسيمات نقل التكنولوجيا.

---

[1] بشار قيس محمد، عقود نقل التكنولوجيا في اطار القانون الدولي الخاص، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق، قسم القانون الدولي الخاص، 2016، ص 18.

المطلب الأول : مفهوم نقل التكنولوجيا.

الفرع الأول : مفهوم التكنولوجيا :

أولا : مفهوم التكنولوجيا :

لغة : يعود اصل كلمة التكنولوجيا الى اللغة اليونانية وهي مركبة من مقطعين هما:

Techno وتعني الفن او الصناعة و logos تعني العلم او الدراسة وهكذا تعبر التكنولوجيا في اصلها اللاتيني عن علم الفنون او الصناعة او دراسة الفنون والصناعة[1].

اما اذا عدنا الى معاجم اللغة الفرنسية فان كلمة technologie ترتبط بلفظ تكنيك technique حيث يعد اللفظ الاول حديثا نسبيا مقارنة بالفظ الثاني والذي يقصد بيه الاسلوب او الطريقة التي يستخدمها الانسان في انجاز عمل ما اي اسلوب اداء مهنة او الصنعة[2].

وفي اللغة الانجليزية technology تعني العلوم التطبيقية بينما يعني technique الاسلوب الفني والبراعة الفنية[3].

---

[1] وليد عودة الهمشري عقود نقل التكنولوجيا والالتزامات المتبادلة والشروط التقييدية، ط1، دار الثقافة، الاردن،2009، ص11.

[2] انطونيوس كرم، العرب امام تحديات التكنولوجيا، (سلسلة عالم المعرفة)، العدد59، المجلس الوطني لثقافة وفنون الآداب، الكويت، نوفمبر، 1982، ص 98.

[3] وفاء مزيد فلحوط، المشاكل القانونية في عقود نقل التكنولوجيا الى الدول النامية، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2008، ص12.

وقد اعتبر هذا المصطلح غريب عن اللغة العربية رغم شيوعه حيث عرب الى كلمة تقنية ونلاحظ من خلال المدلولات اللغوية لمفهوم مصطلح التكنولوجيا ان اختلاط وعدم الدقة قد اكتفاه من خلال اعطاء التكنولوجيا معنى التقنية او كاصطلاح مرادف مع العلم ان هناك اختلاف بين المصطلحين من ناحية الفنية ولعل هذا خلط يرجع الى تأثير اللغة الانجليزية في الحياة اقتصادية الدولية[1]، ذلك ان مصطلحين السابقين يلتقيان فعلا إلا انهما لا يشيرا الى نفس المفهوم فالتكنولوجيا تشير الى مجموعة من المعارف بينما التقنية تشير الى مجموعة من الأساليب[2].

ثانيا: مفهوم التكنولوجيا اقتصاديا : لقد اهتم الفقهاء الاقتصاديين بالتكنولوجيا ويعود ذلك الى اعتبار هذه تكنولوجيا عنصر اساسي في العملية الانتاجية حيث يقصد بالتكنولوجيا وفق لهذا المفهوم التطبيق العملي على نطاق تجاري وصناعي للاكتشافات والاختراعات المختلفة التي تنتج عن انشطة البحث العلمي للمساعدة في التوسع السريع في الانتاج وتحسين مستواه وخفض التكاليف وتوفير مجموعة من السلع على نطاق واسع وبأسعار معقولة فالتقدم التكنولوجي يتم نتيجة التزاوج بين البحث العلمي والإنتاج المادي، ويمكن القول بان التكنولوجيا هي جميع انواع المعرفة العلمية والمهارات الفنية التي يتطلبها تطوير الآلات وطرق الانتاج والتصميم وإنتاج السلع طبقا للقواعد الاقتصادية[3]، وتعرف ايضا على انها علم الفنون والمهن ودراسة خصائص المادة التي تصنع منها الآلات ومعدات[4].

---

[1] وليد عودة الهمشري، مرجع سابق، ص 12.

[2] وفاء مزيد فلحوط، مرجع سابق، ص 12.

[3] مراد محمود الموجدة، المسؤولية المدنية في عقود نقل التكنولوجيا، ط1، دار الثقافة لنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2010، ص14.

[4] قاسم جميل قاسم، نقل التكنولوجيا وعملية التنمية وجهة نظر من دول النامية، منشورات المنظمة العربية للعلوم الادارية، مطابع الدستور التجارية، عمان، الاردن، 1984، ص98.

ثالثا: مفهوم التكنولوجيا قانوني: ان مصطلح التكنولوجيا هو مصطلح حديث النشأة وفي نفس الوقت يتسم بالغموض وعدم الدقة وقد ذاع انتشاره في الدولة النامية وعلى هذا الاساس فان تحديد المدلول القانوني لهذا المصطلح كان مثار جدل لدى الفقه القانوني ومع ذلك ثمة محاولات عديدة قد تمت في هذا المجال وتأثرت التعريفات القانونية التي تناولت مفهوم التكنولوجيا بتلك الاتجاهات الاقتصادية وهذا ما نجده من خلال بعض التعريفات، فقد عرفت الدكتورة سميحة القليوبي التكنولوجيا بأنها التطبيق الفعلي للأبحاث العلمية والوسيلة للحصول على افضل التطبيقات لهذه الابحاث[1]، بينما يرى الدكتور محسن شفيق انه مجموع معلومات تتعلق بكيفية تطبيق عملية او اختراع اي انها، الجانب التطبيقي للعلم وانه يطلق عليه الاصطلاح الدارج حق المعرفة[2].

اما على الصعيد التشريعي نجد ان معظم التشريعات الوطنية المنظمة للاستثمار ونقل التكنولوجيا لم تورد تعريفا محدد ودقيقا للتكنولوجيا كونها اهتمت بصفة اساسية بتنظيم عقود نقل التكنولوجيا[3].

لم يرد تعريف قانوني واضح لمصطلح التكنولوجيا في مختلف التشريعات الجزائرية نظرا لافتقار المنظومة القانونية الجزائرية لأي تنظيم خاص بموضوع نقل التكنولوجيا لكن تم استخدام هذا اللفظ من طرف الميثاق الوطني الجزائري رقم 57/76[4] بواسطة

---

[1] سميحة القيلوبي، تقييم شروط التعاقد، مجلة مصر المعاصرة، عدد406، سنة 1986، ص14.

2 انطونيوس كرم، مرجع سابق، ص 98.

[3] ياسر باسم الذنون السبعاوي، الطبيعة القانونية لعقد نقل التكنولوجيا، الرافدين للحقوق، عدد29 نوفمبر، 2006، ص 13.

[4] الميثاق الوطني الجزائري رقم 57/76 عبارة عن مجموعة من نصوص التي اقترحها الرئيس الجزائري هواري بومدين في 1976لمعالجة عدة ملامح من الحياة اليومية والسياسية للمواطن الجزائري وتطوير النظرة التاريخية لركائز المجتمع الجزائري.

استفتاء في شهر يونيو 1976م بنصه :" في عصرنا الحالي اثبتت التكنولوجيا مكانتها كوسيلة لزيادة انتاجية العمل ولوضع موارد العلم في خدمة التقدم وترقية مستوى الانسان"[1].

خلافا له نجد ان المشرع المصري من خلال تعريفه لعقد نقل تكنولوجيا في نص المادة 73 من قانون التجارة رقم 17 لسنة 1999م بانه:" عقد نقل التكنولوجيا اتفاق يتعهد بمقتضاه مورد التكنولوجيا بان ينقل معلومات فنية الى المستورد التكنولوجيا لاستخدامها في طريقة فنية خاصة لإنتاج السلعة معينة او تطويرها او لتركيب او تشغيل الآلات او اجهزة او لتقديم خدمات ولا يعتبر نقلا تكنولوجيا مجرد بيع او شراء او تأجير او استئجار السلع، ولا بيع العلامات التجارية او الاسماء التجارية او الترخيص باستعمالها الا اذا ورد ذلك كجزء من عقد نقل التكنولوجيا او كان مرتبطا به"[2]، لم يورد تعريفا لمصطلح التكنولوجيا بينما قام بإعطاء وصف للعناصر المكونة لعملية نقل التكنولوجيا.

اما المشرع الاردني فانه لم يورد اي تعريف للتكنولوجيا وعقد نقلها وإنما اورد ضمن نص المادة 9 من قانون المنافسة غير المشروعة والأسرار التجارية التي "تعتبر نقل لما هو مقرر في المادة 40 من اتفاقية تربس" الشروط المقيدة لعملية نقل التكنولوجيا دون التعرض لتعريفها[3].

---

[1] نصيرة بوجمعة، سعدي عقود نقل التكنولوجيا في مجال التبادل الدولي، اطروحة دكتوراه كلية الحقوق، جامعة الاسكندرية، 1987، مصر، ص24.

[2] القانون رقم17 لسنة 1999م، المتضمن قانون التجارة المصري الجريدة الرسمية العدد19، مكرر الصادر في 17 -05-1999م مصر.

[3] وليد عودة الهمشري، مرجع سابق، ص 17.

اما على الصعيد الدولي نجد ان هناك بعض القرارات التي تصدر من المنظمات والاتفاقيات ذات شان والتي اوضحت بشكل او باخر مفهوم التكنولوجيا من بين ذلك ما جاءت به اتفاقية قرطاجة في قرارها رقم 24 ما معناه ان تكنولوجيا كمضمون واحد تشمل التقنية الحديثة والتجديدات ذات الطبيعة الإدارية المعروفة في العالم الحديث[1].

عرفت المنظمة الدولية لحماية الملكية الصناعية التكنولوجيا بأنها:" كافة الطرق الصناعية والمعرفية المكتسبة اللازمة لتشغيل واستغلال فن الصناعي معين ووضعه موضع التنفيذ"، بينما توسعت المنظمة الدولية للملكية الفكرية الويبو (wipo) التكنولوجيا بأنها:" المعرفة والخبرة المكتسبة ليست فقط التطبيق العلمي لتقنية ما بل ايضا للاستغلال الاداري والمالي والتجاري والصناعي لمشروع ما"[2].

الفرع الثاني: تعريف نقل التكنولوجيا.

يعتبر البحث في موضوع نقل التكنولوجيا ضرورة منهجية وموضوعية فمن خلاله يتبين مسار العملية القانونية التي يتم بموجبها عملية نقل وفي نفس الوقت يبرز حقيقة وطبيعة تلك العملية وأنواعها وأثارها الايجابية على دول النامية متلقية التكنولوجيا[3].

اولا: تعريف نقل التكنولوجيا: يتكون مصطلح نقل التكنولوجيا من شقين الأول هو نقل وثاني هو التكنولوجيا بعد التعرف على مصطلح التكنولوجيا في الفرع الأول لذا

---

[1] صلاح الدين جمال الدين، عقود نقل التكنولوجيا دراسة في اطار القانون الدولي الخاص وقانون تجاري الدولي، دار الفكر الجماعي، اسكندرية، 2005، ص37.

[2] السيد مصطفى احمد ابو الخير، عقود نقل التكنولوجيا دراسة مقارنة، ايتراك لطباعة والنشر والتوزيع، 2007، ص 48.

[3] وليد عودة الهمشري، مرجع سابق، ص 15.

سنتطرق في هذا الفرع الى مفهوم القانوني للنقل ثم سنتطرق بعد ذلك الى الجمع بين المصطلحين والخروج بتعريف شامل للمصطلح.

ثانيا: تعريف النقل: يقصد بالنقل من ناحية القانونية انتقالا للأموال أو حقوق بين شخصين أو اكثر هذا انتقال قد يكون كليا او جزئيا كما قد يكون مؤقتا او نهائي بين اشخاص قانونية طبيعية او معنوية مثل الدول او الشركات[1].

ثالثا: نقل التكنولوجيا: بعد الجمع بين مصطلحين نجد ان عملية نقل التكنولوجيا هي تلك العملية التي يتم على اثرها الحصول على طرق والمعارف التكنولوجية ممن يحوزها (المانح) بموجب اتفاق يثمر عن تعاون وتبادل المعلومات مع المتلقي وذلك بمقابل معين بحيث يتعين على المورد تمكين المتلقي بنفسه في إدماج التكنولوجيا الجديدة في العملية الانتاجية والإدارية في نهاية المدة المتفق عليها اي اكتساب التكنولوجيا وصولا الى السيطرة عليها بغية تطويرها من أجل خلق تكنولوجيا محلية والتي تلائم بيئة وحاجات المتلقي.

كما يمكن تعريفها بأنها تلك العلمية الفكرية التي تقوم بين المورد والمستورد اذ ان على مورد ان يقوم بإتاحة الفرصة للمستورد لكي يقوم بالوصول المعلومات والخبرات التي عليه ان يوفرها الى مستورد ومن المفروض ان يكون هناك تعاون بين الطرفين ويشترط ان تكون علاقة حميمية بين البلدين لتمم عملية النقل بطريقة سليمة ويستفيد المستورد من هذه التكنولوجيا ولهذا فان عملية التفاوض التي تسبق عملية نقل التكنولوجيا من اصعب المهام وتقضي خبرة خاصة ولا شك ايضا ان عملية نقل

[1] بن احمد حاج، التزامات اطراف وجزاء اخلال بها في عقود نقل التكنولوجيا على ضوء اعراف السائدة، مجلة اكاديمية للبحوث القانونية وسياسية، عدد3، مجلد1، كلية حقوق والعلوم السياسية، جامعة الاغواط ، الجزائر، ص 29.

التكنولوجيا لا تقتصر على دول النامية ذاتها فهذا نقل ايضا يقوم بين الدول المتقدمة كذلك وبتالي فان نقل التكنولوجيا قد اصبح سمة بارزة من سمات التجارة الخارجية في السنوات الاخيرة و أضحت التكنولوجيا سلعة تباع وتشترى وقابلة لتصدير وتتمتع باستقلال عن بقية السلع المادية التقليدية[1].

المطلب الثاني: أنواع نقل التكنولوجيا.

إن نقل التكنولوجيا يمكن أن يتم من خلال نشاطات العادية لشركات متعددة الجنسيات او في إطار العلاقات بين مؤسستين مستقلتين قانونيا وعليه فإن هناك نمطين متميزين لنقل التكنولوجيا هما:

أولا: النقل الداخلي لتكنولوجيا: وهي تلك العملية التي يتم فيها نقل التكنولوجيا داخل دولة واحدة من شخص لآخر سواء كان هذا شخصا طبيعيا او إعتباريا (شركة او مشروع) وبهذه الطريقة يتم النقل داخل حدود الدولة التي تجرى فيها عمليات النقل[2]، إما في الواقع العملي فإن عمليات نقل التكنولوجيا من هذا النوع تجرى داخل نطاق الشركات متعددة الجنسيات من الشركة الأم الموجودة في موطنها الرئيسي (الدول المتقدمة صناعيا) إلى شركتها الوليدة والموجودة على الصعيد العالمي او بين تلك الشركات الأخيرة بعضها البعض[3]، وهذه الحقيقة تؤكد أن هدا النقل في

---

[1] مراد محمود الموجدة، المسؤولية المدنية في عقود نقل التكنولوجيا، ط1، دار الثقافة لنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2010، ص14.

[2] يوسف عبد الهادي اكيابي، نظام قانوني لعقود نقل التكنولوجيا في مجال القانون الدولي الخاص، دار النهضة العربية، القاهرة، 1989، ص 61.

[3] السيد مصطفى احمد ابو الخير، عقود نقل التكنولوجيا دراسة مقارنة، ايتراك لطباعة والنشر والتوزيع، 2007، ص 61.

ظاهره نقل دولي يتم خارج حدود الدولية أما جوهره فهو نقل داخلي يتم في إطار المجال الاقتصادي للمشروع المتعددة الجنسيات وفروعه المنتشرة عالميا.

ثانيا: النقل الخارجي لتكنولوجيا: يعتبر من الأوجه المنتشرة في وقتنا الحالي ويتمثل هذا النمط في أن التكنولوجيا تكون وجهتها خارج الحدود الاقليم والمكان والنظام او المجموعة الواحدة بحيث يعتبر كل طرف من طرفي من طرفي عملية نقل التكنولوجيا مستقلا إستقلال تام عن الآخر بحيث يصبح لكل منهما نظام و إطار وقانون وسيادة مستقلة عن نفسه او ذاته دون تبعية او تجزؤ للآخر بأي وجه كان ويأتي هذا النوع من النقل في نقل التكنولوجيا من دول متقدمة ومنتجة ومتحكمة فيها باتجاه دولة اخرى في أغلب الاحيان تكون دولة نامية أو نقل التكنولوجيا من شركة بسيطة او متعددة الجنسيات الى دولة او شركة اخرى لا يوجد رابط بينهما وتعتبر مشروعاتها مستقلة عن بعضها البعض ويطلق على طرفي عملية نقل في هذه الحالة أحدهم ناقل او مصدر لتكنولوجيا و أخر متلقي او مستورد للتكنولوجيا[1].

ثالثا: النقل الأفقي والرأسي للتكنولوجيا: إنطلاقا مما سبق يمكن إسقاط تصنيف جديد لنقل الرأسي والنقل الأفقي على النقل الداخلي او الدولي على اعتبار ان النقل العمودي يقابل النقل الداخلي بينما النقل الأفقي يقابل النقل الدولي[2]، النقل الرأسي للتكنولوجيا يعني ترجمة البحوث التي تجري في المؤسسات البحث العلمي الى وسائل متقدمة للإنتاج او طرق متقدمة او متطورة للخدمات المساعدة ولعلى زمن دور مهم في النقل الرأسي للتكنولوجيا فالمنافسة هنا ليست قائمة على إبتكار فقط بل

---

[1] حسام الدين عبد الغني الصغير، "تطور الحماية الدولية للملكية الصناعية من اتفاقية باريس إلى اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، اتفاقية تريبس، المؤتمر العلمي السنوي الخامس بعنوان: نقل وتنمية التكنولوجيا من منظور قانوني واقتصادي وعلمي، كلية الحقوق ، جامعة حلوان، 5مارس، 2006، ص 74.

[2] وفاء مزيد فلحوط، مرجع سابق، ص 14.

على أقل فتره زمنية لتحويل الفكرة إلى تطبيقات عملية بينما النقل الأفقي ، فيقصد به النقل المادي كالآلات والمعدات من الدول المتقدمة القادرة على تحقيق النقل الرأسي الى الدول الأخرى أقل تقدما[1].

المطلب الثالث: أهم تقسيمات نقل التكنولوجيا.

تنقسم التكنولوجيا حسب طبيعتها إلى ثلاثة اقسام رئيسية هي كالآتي:

أولا: التكنولوجيا المشاعة: وهي التكنولوجيا المتاحة للجميع سواء كانوا أشخاص طبيعيين او معنويين (دول او شركات) ويمكن لهؤلاء الحصول عليها دون أي عقبات او قيود تذكر ولا يترتب على نقلها معاملات حقيقة فهي تخرج عن دائرة التعامل وذلك لذيوعها وانتشارها[2]، يطلق الفقه على النوع من التكنولوجيا في مجال الدراسات الاقتصادية بالتكنولوجيا المشاعة وهي الموجودة بوضوح تام في الكتب والابحاث والمجلات والدوريات[3]، مثال ذلك التكنولوجيا المشروحة في المؤلفات العلمية والنشرات المرفقة مع العقاقير الطبية والسلع المعمرة[4]، ويمكن أن تنقل عن طريق إيفاد البعثات واللقاءات والمؤتمرات[5].

ثانيا: التكنولوجيا التجارية: هي التكنولوجيا التي تخضع في حركتها وتنقلها واستخدامها إلى شروط خاصة وغالبا ما تكون محمية قانونيا عن طريق تسجيلها في

---

[1] محمد امين جبلي، نقل التكنولوجيا وحماية البيئة المجلة الجزائرية الاقتصادية والادارة، العدد 07، جامعة معسكر، الجزائر، جانفي، 2016، ص09.

[2] السيد مصطفى احمد ابو الخير، المرجع السابق، ص 63.

[3] فياض عبد الله، عذاب مزهر، نقل وتوطين التكنولوجيا وأثرها في تنمية الموارد البشرية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 25، تشرين الثاني، 2010، ص 45.

[4] ماجد عبد الحميد السيد عمار، عقد الترخيص الصناعي وأهميته للدول النامية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1981، ص63.

[5] فياض عبد الله، عذاب مزهر، المرجع نفسه، ص 45.

مكاتب متخصصة ولا يمكن لغير صاحب الحق القانوني التصرف بها بدون اذن مسبق ودفع الرسوم تكلفة مثل براءات الاختراع وحقوق الامتياز وخدمات المكاتب الاستشارية[1].

ثالثا: التكنولوجيا الاستراتيجية: إن هذه التكنولوجيا لا تنشر في الكتب او الدوريات ولا تسجل في المكاتب متخصصة وتكون غالبيتها ذات طابع سري وتحتكر في هيئات ومؤسسات خاصة وتشمل على أحدث الاكتشافات والإبتكارات العلمية للثروة العلمية والتكنولوجية الأكثر الأهمية كبحوث الفضاء والطاقة الذرية والتقنية العسكرية وتكنولوجيا المعلومات وغيرها حيث أخذت مؤسسات معينة على درجة عالية من التخصص والاضطلاع بمهمة البحث والتطوير التي تشترك فيها الدول الى جانب المؤسسات كتعبير عن إندماج جهاز الدولة بمصالح رأس المال أي أصبح هناك طابع المؤسسي للتقدم التكنولوجي وهو من أهم مظاهر الثورة العلمية والتكنولوجية[2].

كما تصنف التكنولوجيا حسب مكوناتها إلى:

1. التكنولوجيا الصلبة hardware technology :

هي التكنولوجيا المتجسدة في أدوات الإنتاج المعادات والآلات والسلع الوسيطة والمعامل الجاهزة وبإمكان الدول المستوردة الكشف عنها طريق فك الأجهزة والمعدات ودراسة أجزائها الأصلية ثم إعادة تركيبها وتعد اليابان نموذجا مبدعا في عملية نقل

---

[1] رضا الدين محمد نقل التكنولوجيا الى بلدان النامية ، نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية ودور الاحتكارات في تعميق التبعية التكنولوجية، ندوة واقع ومستقبل التكنولوجيا في العراق، اتحاد نقابات العمال، بغداد، 1984، ص64.

[2] عباس الفياض، نقل وتوطين التكنولوجيا واثرها في التنمية الموارد دراسة تطبيقية نظرية، مجلة كلية بغداد للعلوم اقتصادية الجامعية، العدد 25، 2010، ص 101.

التكنولوجيا الصلبة التي كان شعارها مع مراحل التصنيع الأول (الماكنة الأولى بالإستيراد والثانية بالإنتاج المحلي).

2. التكنولوجيا اللينة software technology :

تأتي من خلال إستخدام الخبرات الأجنبية والمؤسسات الاستشارية أو شراء براءات الاختراع وبرامج الحاسب الالكتروني والكتب والمجالات ولكن من ممكن اكتسابها او بعض عناصرها من خلال التعليم والممارسة العلمية اذا توفر المستوى من التطور الاقتصادي والقدرة الوطنية على التأهيل والتدريب العلمي والمهني كما أنها تشكل جزء لا يتجزأ من الإطار الحضاري الذي تنشا فيه (اي تتمثل في المعرفة واستخدام وصيانة وتطوير التكنولوجيا الصلبة) وتتحول خلاصات البحوث العلمية المبتكرة الى تطبيقات عملية وعلمية في النشاطات الاقتصادية.

خلاصة الفصل:

مما يتضح ان اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر زادت بشكل كبير باعتباره مصدرا هاما من مصادر التمويل الدولي خاصة للبلدان النامية في ضل الحركة الاقتصادية التي ساهمت في عولمة الاستثمار والتجارة، وهذا جعل الكثير من الاقتصاديين وصناع القرار يهتمون بها موضحيين اهم خصائصه والتي من بينها حق منح المستثمر الاجنبي حق رقابة وتسيير وادارة المشروع، كما انه استثمار طويل الاجل يكسبه عوائد دائمة، وكذا اهم ايجابياته التي تساهم في تحقيق التنمية في الدول المضيفة وايضا عيوبه محاولين وضع اطار وتصور خاص بالاستثمار الاجنبي المباشر توازيا مع التحولات العالمية في كل نواحي خاصة الدول النامية لتمويل اقتصادياتها في ظل الاصلاحات التي قامت بها بهدف تحقيق التنمية وهنا يبرز الدور الفعال لتكنولوجيا او عملية نقل التكنولوجيا كونها عنصر من اهم عناصر التطور والتقدم في الدول المتقدمة فهي عملية فكرية يكون محلها استيراد مجموعة المعلومات والخبرات التكنولوجية.

الفصل الثاني:

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا

تمهيد:

تسعى الدول النامية الى الوصول إلى مرحلة التقدم الإقتصادي والصناعي والخروج من دائرة التبعية والإعتماد التدريجي على الذات، هذا ما أدى الى إشتداد حدة المنافسة بينهم لجذب الإستثمارات الأجنبية والحصول على مزايا هذا الإستثمار من بينها إستغلال للموارد الطبيعية وزيادة الإنتاج المحلي الإجمالي وزيادة الصادرات ونقل التكنولوجيا وإستحداث المزيد من فرص العمل، وكذا تعجيل عملية التنمية الإقتصادية إضافة إلى تسريع عملية الإندماج بالأسواق العالمية، ما يهمنا في هذا كله هو كيفية تحويل التكنولوجيا من الدول المتقدمة صاحبة الإستثمارات الأجنبية المباشرة الى الدول النامية.

وبإعتبار الإستثمار الأجنبي المباشر أداة لإشباع حاجات الدول النامية كونه يتضمن تدفقات مالية، بالإضافة الى تدفقات تكنولوجية لذلك سعت هاته الدول لإصدار تشريعات وطنية مشجعة وجالبة للإستثمارات الأجنبية في دولها، تضمنت في العديد من موادها تسهيلات ضريبية وجمركية وضمانات تجارية وقانونية لرؤوس الأموال الأجنبية، في حين غاب عن تلك المواد القانونية تنظيم مفهوم التكنولوجيا وأهمية المطلب التكنولوجي لها لذلك قصد التعرف على كيفية نقل التكنولوجيا عن طريق الإستثمار الأجنبي المباشر، تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين الأول خصصناه الى استراتيجية العمل المعتمدة للإستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا اما المبحث الثاني فكان حول دور سوق التكنولوجيا في إنجاز الإستثمارات.

المبحث الاول: إستراتيجية العمل المعتمدة للإستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا.

ارتبط نشوء الشركات متعددة الجنسيات بتطور النشاطات الإقتصادية وزيادة حجم المشروعات التي تؤديها هذه الشركات، وبالتالي برزت الحاجة إلى مثل هذا النوع من الشركات التي يتم من خلالها تجاوز ما هو محلي، وبحيث تتعدى وتتجاوز جنسية الدولة التي تعود إليها الشركة سواء في ملكيتها او في نشاطاتها ، وسواء ارتبط هذا النشاط بالعمليات التي تؤدي عملياتها الإنتاجية منها السلعية او الخدماتية او إرتبط بنشاطها التسويقي تبعا لمقتضيات التطور في النشاطات الاقتصادية التي تؤديها ومن ثم من الصعب الفصل بين هذه الشركات والإستثمار الأجنبي المباشر.

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات أهم طرف في الإستثمار الأجنبي المباشر وقد إزداد دورها هذا مع تعاظم الثورة التكنولوجية المعاصرة، ذلك أن تطور مجال المعلومات قد سهلت حركة كل من إنتقال رؤوس الأموال والتكنولوجيا والإستثمار على الصعيد العالمي، بحيث صار بإمكان أية شركة كبيرة أن تمارس وتراقب عدة نشاطات في أجزاء عديدة من العالم دون أن يتعين إنشاء نظام أعمال كامل في كل دولة تتواجد بها اذ تجسد الشركات المتعددة الجنسيات نسبة لا يستهان بها من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، مستعملة في ذلك استراتيجيات تهدف من خلالها إلى تعظيم أرباحها، هذه الإستراتيجيات التي تختلف تفاصيلها من شركة إلى أخرى نظرا لتعدد أشكال الإستثمار، أو لإختلاف أهداف الدول المضيفة.

المطلب الاول: مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات.

تعددت تعريفات الشركات متعددة الجنسيات بقدر عدد الذين ساهموا في وصف هذه الظاهرة ذاتها، فالإقتصاديون المتخصصون وغيرهم، لكل منهم تعريفه ونظرته للشركات متعددة الجنسيات وللمنظرين في علم إدارة الأعمال والمسيرين والقانونيين مثل ذلك وحتى المنظمات النقابية والهيئات الدولية هي الأخرى لها محاولاتها المختلفة في تعريف الشركات متعددة الجنسيات، فوجدت بذلك تعاريف عديدة متنوعة إقتصادية قانونية...، ولعل هذا التباين في التعاريف راجع إلى الإعتماد على معايير كمية ونوعية مختلفة، بالإضافة إلى إعتبارات أخرى في تحليل ووصف الشركات متعددة الجنسيات، كما سيتبين لنا ذلك فيما بعد، وفي غياب تعريف موحد ودقيق للشركات متعددة الجنسيات في الأدب الإقتصادي، يصعب علينا أن ندرج في مبحثنا هذا كل ما قيل في وصف الشركات متعددة الجنسيات تعريفا ومفهوما، لأنه ما هو إلا جزئية أساسية في موضوع بحثنا وليس هو الموضوع كله، لذلك فإننا نكتفي بذكر بعض التعاريف.

الفرع الاول: التعريف الفقهي.

كثرت تعريفات الفقهاء للشركات المتعددة الجنسيات، واختلفت كإختلافهم في تحديد تسمية لها (شركات متعددة الجنسيات، شركات غبر الوطنية، الشركات غبر القومية، الشركات العالمية، المشروع المتعدد الجنسيات، المؤسسة المتعددة الجنسيات... إلخ)[1]، وقد أشارت إحدى الدراسات الصادرة عن المجلس الإقتصادي والإجتماعي التابع للأمم المتحدة حول الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على عملية التنمية أوردت 21 تعريفا لها[2]، هي شركات ذات رؤوس أموال ضخمة تتركز

[1] كريم نعمة، اهمية ودور الشركات متعددة الجنسيات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجلة العلوم الانسانية، مجلة شهرية الكترونية، السنة الثالثة، العدد 27، آذار، 2006، ص 65.

[2] محسن شفيق، المشروعة ذو القوميات المتعددة من الناحية القانونية، مطبعة جامعة القاهرة، الكتاب الجامعي، مصر، 1998، ص 36/35.

من خلال المركز الأم، فعرفها دافيد أدلمان " إحدى الدول وتنقل نشاطاتها إلى الدول الأخرى من خلال فروعها "[1].

وعرفها ريمون فرنون الشركة المتعددة الجنسيات بأنها:" المنظمة التي يزيد رقم أعمالها او مبيعاتها السنوية عن 100 مليون دولار، والتي تملك تسهيلات أو فروع إنتاجية في ست دول أجنبية أو أكثر"[2].

كما عرفها ميلتون فريدمان بأنها:" الشركة التي تقوم بشكل أو بآخر وحسب إختصاصها، وتنظم نشاطاتها في الحاضر والمستقبل مباشرة في أكثر بإستثمارات مباشرة في أكثر من دولة فيما يخص التسيير والإستراتيجية على المدى الطويل في الإطار الدولي"[3].

أما الدكتور حسام عيسى فعرفها بأنها:" مجموعة من الشركات الوليدة أو التابعة التي تزاول كل منها نشاطا إنتاجيا في دول مختلفة، تتمتع كل منها بالجنسية المختلفة، وتخضع لسيطرة شركة واحدة وهي الشركة الأم، وهي التي تقوم بإدارة الشركات الوليدة كلها في إطار إستراتيجية عالمية موحدة"[4].

أما الأمم المتحدة فقد أقرت تسمية لهذه الشركات عام 1974 تحمل اسم (الشركات عابرة القوميات) أنشأت مركزا بهذا الاسم يتبع المجلس الإقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة، ثم أنشأت عام 1992 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة

---

[1] دافيد ادلمان، امريكي الاصل متخصص في الاقتصاد السياسي، ولد في 24 ماي 1964، عين سفير للولايات المتحدة الامريكية عام 2010، وهو يمارس اعمال تجارية يقوم بتصدير السلع في اسيا.

[2] موسى سعيد مطري واخرون، التمويل الدولي، دار الصفاء، عمان، الاردن، 2008، ص 179.

[3] خالد راغب الخطيب، التدقيق على الاستثمار في الشركات المتعددة الجنسيات – في ضوء معايير الدولية–، دار البادية، ط 1، 2009، ص 135.

[4] عبد السلام ابو قحف، اقتصاديات الاعمال، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2001، ص 244.

والتنمية لدراسة نشاط هذه الشركات[1]، بحيث تم تعريف الشركات المتعددة الجنسيات بأنها:" كيان اقتصادي يزاول التجارة والإنتاج عبر القارات، وله في دولتين أو أكثر شركات وليدة أو فروع تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة، وتخطط لكل قراراتها تخطيطا شاملا"[2].

الفرع ثاني: التعريف الاقتصادي.

عرفت الشركات المتعددة الجنسيات بانها شركات يؤسسها أفراد او مساهمين وتتمتع بشكل قانوني محدد في عقد التأسيس في الدولة ما تسمى دولة المقر أي يوجد فيها المركز الرئيسي لشركة ويتم تأسيس وإنشاء الشركة تبعا لقانونها الوطني وتأخذ جنسية هذه الدولة وتخضع لجميع قوانين الدولة المقر او قوانين الدولة المضيفة لنشاطها وفروعها والشركات التابعة له[3]، وتسمى الشركات بالمسميات الآتية:

- الشركات القومية متعددة الجنسيات حين يكون للشركة الام واحدة من جنسية واحدة.
- الشركات الدولية المتعددة الجنسية حين يكون للشركة إثنان أو أكثر من الشركات الأم المسيطرة عليها من جنسيات متعددة.
- الشركة العابرة الأقطار حين تملك أساليب متعددة ترتبط فيها هذه الشركات بعضها ببعض والأشكال القانونية للشركة عابرة القارات والأقطار.

---

[1] حسام الدين عيسى، الشركات المتعددة الجنسيات، مؤسسة العامة للدراسة والنشر المعاصر، بيروت، لبنان، ص 16.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1998، 145.

[3] علي ظاهر الطفيلي، السياسة الاقتصادية الدولية وظائفها ومنظماتها، دار الكتاب الحديث، ط 1، ص 165.

ورجح جملة من الإقتصاديين في تعريفهم لشركات متعددة الجنسيات على أنها الشركات:" التي ينتمي مالكوها الى جنسيات عدة دول تعمل في عدة دول بهدف مضاعفة ربح المجموعة وليس ربح كل الفروع كل على حدى وفي كل دولة أما الملكية والتحكم فهما في أيدي مواطنين من بلد واحد وعليه يمكن القول بان الشركة متعددة الجنسيات هي شركة كبيرة الحجم سواء تم إعتماد مؤشر رأسمالها او حجم مبيعاتها او مستوى أرباحها بحيث تصل أنشطتها وأعمالها وفروعها الإنتاجية الى عدة دول وتوجه أعمالها وخططها الأساسية من مكاتب الشركة الام"[1].

الفرع الثالث: التعريف القانوني.

لا يوجد تعريف متفق عليه ومع ذلك فإنه في هذا السياق تعني الشركة المتعددة الجنسيات:" هي مجموعة شركات تنتشر فروعها بين الأنظمة القانونية الوطنية المختلفة وتبدو كتنظيم يتمثل في تدرج بين المركز الرئيسي والعناصر المتفرعة عنها وهي الشركات التابعة[2]، وتتكون الشركات متعددة الجنسيات في حقيقة الامر من مجموعة شركات مستقلة من ناحية القانونية ومنتمية الى العديد من الدول، وهي تشكل مشروعا واحدا متكاملا من الناحية الإقتصادية وتمارس نشاط دوليا تحت سيطرة الشركة الأم ويرجع السبب في تحقيق السيطرة الى تحديد الإستراتيجية الشاملة لشركة الأم بواسطة جهاز موحد للإدارة أي وجود مركز واحد، وتعين الشركة الأم للشركات التابعة لها حدود مبادرتها"، من خلال هذه التعاريف نجد ان الشركات متعددة الجنسيات تتمتع بميزتين هما:

---

[1] محمد السيد سعيد، الشركات المتعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1978، ص 19.

[2] نصيرة بوجمعة سعدي، عقود نقل التكنلوجيا في مجال التبادل الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 281.

- ✓ **ميزة الوحدة:** التي تتمثل في وحدة إتخاذ القرار ووحدة التصرف والإستراتيجية والموارد الإنسانية والمادية والفنية، فكل من الشركة الأم وفروعها ومنشآتها التابعة لها تكون مجموعا واحدا متكاملا، ولذلك يمكن النظر للشركة المتعددة الجنسية على أنها نظام من العلاقات المركبة بين جميع عناصرها ومكوناتها، فهي عبارة عن مجموعة تدريجية وتسلسلية حيث العلاقة بين فروعها ووحداتها علاقة رأسية وعمودية، كما أنها علاقة تبعية[1].
- ✓ **ميزة التعدد:** فهذه الشركات مكونة من عدة شركات تتمتع بالشخصية القانونية المستقلة ويتم تشكيلها وفقا لقوانين وطنية متعددة، وتتمتع بجنسيات متعددة، الأمر الذي يثير إشكاليات قانونية يمكن حلها من خلال:
  - تطبيق قانون الدولة الأم.
  - تطبيق كل شركة فرعية قانون الدولة الموجودة على إقليمها[2].

[1] ابراهيم محسن عجيل، الشركات متعددة الجنسية وسيادة الدول الاكاديمية العربية المفتوحة، كلية القانون والسياسة، الدنمارك، 2009، ص 07.

[2] احمد عبد العزيز وآخرون، الشركات متعددة الجنسيات واثرها على الدول النامية، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 85، 2010، ص 154.

المطلب الثاني: خصائص الشركات متعددة الجنسيات.

أشار بعض الفقهاء إلى أن خصائص الشركات متعددة الجنسيات تتمثل في الإنتشار والضخامة ومركزية إتخاذ القرارات وإدارة عملياتها بإستراتيجية عالمية منسقة، والقدرة على نقل التكنولوجيا وتوجيه الاستثمار.

1- **الضخامة:** بلغت الشركات متعددة الجنسيات إلى قياس ضخم وذلك لضخامة كبر حجمها مقارنة بمشاريع إقتصادية أخرى وتعتبر هذه الميزة من اكثر ما يميزها عن الشركات الأخرى ومن العوامل التي تبين ضخامة هذه الأخيرة هي ضخامة رأس المال وتنوع نشاطها إضافة إلى أرقام المبيعات والإيرادات التي تحققها[1].

2- **تعدد الأنشطة وتنوعها:** تتميز هذه الشركات بتعدد وتنوع نشاطاتها بهدف تعويض الخسارة تعويض الخسارة المحتملة في نشاط معين بأرباح تتحقق من أنشطة أخرى فشركة تايم وارنر، تنشط مثلا في عدد كبير من الشركات النشر والإعلام وإستوديوهات هوليود والشبكة الإخبارية CNN، كما أن الشركات المتعددة الجنسيات لا تنتج بنفسها الى حدود الشركة القابضة ولكنها تتميز عنها باهتمامها البالغ بأعمال البحث والتطوير وقضايا التحويل والتصريف.

إن الشركات متعددة الجنسيات قد فككت الإنتاج الصناعي وفرضت التخصص في إنتاج مكونات السلع ثم إنشاء وحدات التجميع[2].

---

[1] فوزي محمد، الشركات متعددة الجنسيات ودورها في عملية نقل التكنولوجيا، بحث منشور في علوم انسانية، العدد 02، مجلة 09، 1981، ص 73-90.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظماتها، شركاتها، تداعياتها)، الاسكندرية، مصر، 2006، ص 163.

3- الاتساع الجغرافي والإعتماد على المدخرات العالمية:

- **إتساع الرقعة الجغرافية لنطاق الشركات متعددة الجنسيات:** تتميز هذه الشركات بكبر مساحة السوق الذي تغطيها وإمتدادها الجغرافي خارج الدولة الأم بما لها من إمكانيات هائلة في التسويق وفروع وشركات تابعة لها في مختلف أنحاء الدول العالم.

وتشير التقديرات إلى أن عدد الشركات المتعددة الجنسيات يناهز 65 ألف شركة وقرابة 850 ألف شركة أجنبية تابعة لها في شتى أنحاء العالم وكانت الدول المتقدمة صناعيا موطنا لنحو77 بالمائة من إجمالي الشركات متعددة الجنسيات في العالم علما أن أكبر 50 شركة متعددة الجنسية في الدول النامية تماثل في الحجم أصغر شركة من بين 100 شركة في العالم[1].

- **الإعتماد على المدخرات العالمية:** تسعى لتعبئة المدخرات من السوق العالمية بطرح الأسهم الخاصة بها في الأسواق العالمية والأسواق الناهضة والقيام بإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر والتزام كل شركة تابعة بأن توفر محليا أقصى ما يمكن لضمان التمويل اللازم لها من خلال وسائل مختلفة[2].
- **التفوق والتطور التكنولوجي وإقامة تحالفات إستراتيجية:** تعد الشركات المتعددة الجنسيات مصدرا أساسيا لنقل المعرفة الفنية والإدارية والتنظيمية، وذلك من

[1] حميد الجميلي، الشركات متعددة الجنسيات ودورها في الانتاج الدولي، مجلة اخبار النفط والصناعة، العدد 401، ابو ظبي، 2004، ص 27.

[2] عمر الصقر، العولمة والقضايا المعاصرة، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2003، ص 25.

خلال التدريب وتوفير العمالة المتخصصة، الأمر الذي يسهم في تضييق الفجوة التكنولوجية والتنظيمية بين الدول المتقدمة والدول النامية[1].

إن قوة الشركات المتعددة الجنسيات تكمن في إحكام طرق هيمنتها على العلم والتكنولوجيا، ضامنة عن طريقها وضعا إحتكاريا تستغله إلى أبعد الحدود في تحقيق الأرباح، ومن الناحية الظاهرية فإن العلاقة بين الشركات المتعددة الجنسيات والدول النامية، تكون ضمن إطار نموذج السوق الممثل في الاحتكار الثنائي، ويتم تقرير التوازن في هذا السوق بالإعتماد على القوة التساومية للطرفين، لكن هذا النموذج لا يمكن تطبيقه في الظرف القائم بسبب عدم التوازن الكبير لصالح الشركات المتعددة الجنسيات، فإحتكارها المهيمن هو الذي يمكنها عمليا من إستغلال نقل التكنولوجيا على صورة حزم Packager منبع قوتها المالية[2].

وفي ميدان الثورة العلمية والتكنولوجية فإن الشركات متعددة الجنسيات لا تهيمن فقط على أحدث المعدات التكنولوجية، بل أيضا على أحداث الميادين التي من المؤمل أن تتطور فيها التكنولوجيا عن طريق إستثمارها الهائلة في نشاط البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، فهذه الشركات تسيطر على أحداث ميادين التقدم التكنولوجي مثل الصناعات الإلكترونية والنووية والكيميائية والعسكرية، وفي حال هيمنة هذه الشركات على هذه الميادين المتقدم والتكنولوجية القائدة، فيها أحكمت سيطرتها على أغلب التقنيات المناسبة من دول الشمال الغنية إلى دول الجنوب الفقيرة.

---

[1] عمر الصقر، المرجع نفسه، ص 29.

[2] نوازد عبد الرحمان الهيتي، الثورة العلمية والتكنولوجيا ومستقل الاقتصاد العربي، مطابع اديتار، كالياري، ايطاليا، 2000، ص 53.

إن السيطرة على عمليات البحث والتطوير تعد من أهم الوسائل التي تدفع الشركات إلى السعي للبحث عن الإنجازات العلمية والتكنولوجية، ما ينجم عنها من تقليص التكاليف وزيادة الفاعلية وتطوير المنتجات وزيادة الفرص التجارية، وخلق مصادر دخل إضافية بحيث أصبحت المعرفة وليس السلعة هي المورد الحاسم في مجال التنافسية بين الشركات للسيطرة على الأسواق العالمية[1].

1- **إقامة التحالفات الإستراتيجية في الشركات المتعددة الجنسيات:** تحاول هذه الشركات المحافظة على علاقات التكامل والتنسيق فيما بينها بهدف تحقيق مصالحها الإقتصادية المشتركة، وتعزيز قدراتها التنافسية والتسويقية وإستفادة كل واحد منها بالمزايا التي تملكها الأخرى، كالمزايا التكنولوجية والمعرفة الفنية وأساليب التسويق والمهارات الإدارية، علما أن التحالفات الاستراتيجية بين الشركات المتشابهة يتم في الصناعات المتماثلة بدرجة أكبر، وفي بعض الأحيان يأخذ هذا التحالف شكل الاندماج، وهذا يظهر بوضوح في مجال البحوث والتطوير[2].

المطلب الثالث: طرق الإستثمار الأجنبي المباشر لنقل التكنولوجيا.

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات أحد أوجه الإستثمار الأجنبي المباشر والفاعل الرئيسي لنقل التكنولوجيا، إذ تسيطر الشركات متعددة الجنسيات على الإستثمار الأجنبي المباشر، كما تسيطر على عملية إنتاج والتداول التكنولوجي ولذلك تفضل الدول المتقدمة ومن ورائها الشركات متعددة الجنسيات نقل التكنولوجيا من خلال فروعها بدلا من السوق، لأن ذلك من وجهة نظرها يعد أفضل وسيلة و طريقة

[1] احمد السيد الكردي، الشركات متعددة الجنسيات، جامعة الازهر، مصر، 2011، ص 56.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 152.

للمحافظة على أصولها التكنولوجية وتأمينها من خطر التقليد، كما أن النقل عبر فروع الشركة يسهل الإحتفاظ بالإبتكار من خلال اعتماد الأسرار التجارية كآلية تحميها نصوص إتفاقية تريبس[1].

كما أن هذه الشركات تسيطر على نسبة 80% الى 90% من إنتاج وتجارة التكنولوجيا المنقولة الى دول النامية فليس أمام هذه الأخيرة إلا التعامل مع هذه الشركات لإستيراد التكنولوجيا منها للمساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية والتكنولوجية[2]،و تتمثل أهم آليات نقل التكنولوجيا بواسطة الإستثمار الأجنبي المباشر في ما يلي:

الفرع الأول: نقل التكنولوجيا عن طريق الإستثمار المشترك.

أولا: تعريف الإستثمار المشترك: يرى الإقتصادي كلودي أن الإستثمار الأجنبي المباشر المشترك هو مؤسسة أعمال أجنبية يمتلكها ويشارك في إدارتها طرفان طبيعيان أو معنويان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة عامة، كما يعرف الإستثمار الأجنبي المباشر المشترك على أنه مؤسسة أجنبية تتولى عمليات إنتاجية أو تسويقية في دولة أجنبية ويكون أحد ملاكها شركة دولية تمارس فيها حق الإدارة لكن بدون السيطرة الكاملة عليه[3]، وعموما نجد ان الإستثمار الأجنبي المباشر المشترك يشتمل على مجموعة من الخصائص:

---

[1] عماد محمد الليثي، التبادل الدولي، دراسة في المنهجية واليات التبادل الاقتصادي الدولي المعاصر، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص 180.

[2] محمود احمد محمود الزهيري، التبعية التكنولوجية واثارها الاقتصادية على الدول النامية في ضل تحرير التجارة العالمية، المؤتمر العالمي السنوي الخامس بعنوان:" نقل وتنمية التكنولوجيا من منظور قانوني واقتصادي، وعلمي، كلية الحقوق، جامعة حلوان، 5-6 مارس 2006، ص 05.

[3] عبد السلام ابو قحف، الاشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2000، ص 15-20.

- هو إستثمار طويل الأجل.
- يعقد ما بين طرفين أحدهما وطني والآخر أجنبي.
- قد يكون الطرف الوطني شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.
- عملية المشاركة في المشاريع المشتركة لا تقتصر فقط على الحصة في رأس المال، بل تمتد أيضا إلى الإدارة الخبرة وبراءات الإختراع، أو العلامات التجارية ...الخ، ومن السمات المميزة للمشروع المشترك هو مشاركة كافة أطرافه في إدارة النشاط المشترك، والاستغلال المشترك لما يقدمه الأطراف من موارد.

يفضل المشروع الأجنبي اللجوء الى هذا النوع من إستثمار في حالات معينة من بينها، إذا كانت المشاركة في المشروع تعود على المستثمر الأجنبي بمزايا مادية كما لو كانت المنشأة التي ينوى الإشتراك معها تحمل علامة تجارية مميزة أو بسمعة تجارية مشهورة، ويحصل هذا النوع من المشاركة في الغالب فيما بين الدول الصناعية كونها تمتلك مثل تلك المنشآت[1]، أو في الحالة التي لا يملك فيها المستثمر الأجنبي الموارد الكافية ما تمكنه بالقيام بإستثمارات تتخذ شكل الشركات الوليدة المملوكة بالكامل[2]، فيضطر إلى المشاركة لتعويض تلك الموارد.

أن يكون هذا النوع من الإستثمار مفروض عليه، كما في الحالة التي تنص فيها بعض تشريعات الدول المضيفة على ضرورة إشراك العنصر الوطني في

---

[1] يحي عبد الرحمان رضا، الجوانب القانونية لمجوعة الشركات الغير وطنية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1994، ص 822.

[2] احمد يوسف عبده الشحات، ممارسات الشركات الدولية النشاط في مجال التكنولوجيا وتطور الاقتصاديات المختلفة، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في الحقوق، جامعة طنطا، كلية الحقوق، 1990، ص 29.

الإستثمار، كما قد يلجأ المشروع الإستثماري إلى الشريك المحلي نتيجة معرفة الأخير بالعملاء وأذواق المستهلكين، وشبكة التوزيع القائمة، وإتصالات العمل، والإتصالات السياسية[1]، كما يقلل الشريك المحلي من الصورة الغربية للمشروع الجديد نتيجة تنامي الشعور القومي(خاصة في الدول النامية) ضد سياسات المشروعات الغربية ومن يقف ورائها من الدول الكبرى، فيتحول هذا المستثمر الأجنبي من وصف "الإستغلال الأجنبي" إلى وصف "الشريك".

بينما تفضل الدول النامية اللجوء إلى نظام المشروعات المشتركة رغبة في الحصول على التكنولوجيا التي يقدمها المشروع متعدد القوميات بالإضافة إلى التدريب على إستخدامها وتطويرها والحصول على التحسينات التي تطرأ عليها مقابل حصتها في رأس مال المشروع[2]، وبذلك يتحقق نوع من الموازنة بين إعتبارين أساسيين هما: حاجتها لرؤوس الأموال الأجنبية والسيطرة على التكنولوجيا المنقولة[3].

تحقيق الرقابة والسيطرة الملائمة على العناصر المكونة للمشروع، وذلك من خلال إدارة العمليات والإطلاع على كافة القرارات التي تتخذها الشركة، والحيلولة دون إتخاذ الشريك الأجنبي قرارات سرية تضر بمصالحها الإقتصادية، وبذلك فإن تلك السيطرة تفتح آفاق أمام الطرف المحلي للإحتكاك بالتكنولوجيا المتطورة والتعرف على الأساليب الإدارية[4].

---

[1] بشار قيس محمد، مرجع سابق، ص 187.

[2] احمد الرالنجي ابو وفاء، الواقع الاحتكاري في التجارة الدولية واثره في نظريتها، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين الشمس، ص 213.

[3] عبد الحكيم مصطفى عبد الرحمان، عقود التنمية الاقتصادية في القانون الدولي الخاص، مكتبة النصر، القاهرة، 1991، ص 31.

[4] غسان علي علي، الاستثمارات الأجنبية ودور التحكيم في التسوية المنازعات التي قد تثور بسببها، رسالة دكتوراه، جامعة عين الشمس، كلية الحقوق، 2004، ص 38-39.

إن الواقع يبرهن على عدم وجود علاقة بين ملكية المشروع الإستثماري والسيطرة عليه، معنى ذلك أن مشاركة الطرف المحلي في رأس مال المشروع الإستثماري إلى جانب الشريك الأجنبي لا تعنى بالضرورة سيطر الطرف الأول على المشروع الإستثماري أو التخفيف من غلواء سيطرة الشريك الأجنبي عليه[1]، حتى لو تم الأخذ في الإعتبار نسبة مشاركة الطرف المحلي والتي قد تتجاوز احيانا نسبة 51% من حصة المشروع الإستثماري، إذا أنه يكفي ان يقدم الطرف الأجنبي المتعدد الجنسية التكنولوجيا التي يملكها كحصة في رأسمال المشروع الجديد عن طريق الترخيص بإستعمالها بواسطة العقد بدلاً من اتباع الآليات التقليدية لقانون الشركة حتى لو كانت تلك الحصة لا تشكل سوى أقلية بالنسبة إلى رأسمال المشروع[2]، فأنها تمكن الطرف الأجنبي من السيطرة على المشروع المشترك عن طريق المغالاة في تقدير قيمة التكنولوجيا وهذا راجع لإستحواذ الشريك الأجنبي على أسرار التكنولوجيا نظرا لما تتسم بيه من طبيعة خاصة وغياب سوق حقيقي لها وبالتالي يترتب على تلك المغالاة إستحواذ الطرف الأجنبي على أغلبية أسهم المشروع، مما يتيح له السيطرة على كافة المراكز القيادية الإدارية والفنية وبالتالي إحتكاره لسلطة إتخاذ القرارات المتعلقة بكافة عوامل الإنتاج وعلى رأسها التكنولوجيا التي يسيطر عليها أصلا، وهكذا فالتكنولوجيا تدخل بديلا عن الملكية كأداة للسيطرة على المشروع المشترك[3]، ومن هنا يبرز الدور الفعال لعقود نقل التكنولوجيا (الترخيص بإستغلال براءة الإختراع أو المعرفة الفنية ...)، في تحقيق السيطرة الكاملة للمشروع من طرف الشريك الأجنبي وهو ما يفسر المبالغة في نفقة نقل التكنولوجيا عن طريق الإستثمار

---

[1] انس عطية سليمان، الضمانات القانونية لنقل التكنولوجيا الى الدول النامية والمشروعات التابعة لها، دراسة في الاطار القانوني لنظام التكنولوجي الدولي السائد، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996، ص 46.

[2] المادة 22 من القانون رقم 08 لسنة 1984، بشأن تأسيس الشركات في الامارات، ص 138.

[3] انس عطية سليمان، مرجع سابق، ص 167.

الأجنبي المشترك، سواء كانت نفقة مباشرة تمثل في شكل مبالغ مالية يتم ذكرها صراحة في العقد ويتعهد بموجبها الطرف المحلي بدفعها إلى الشريك الأجنبي، إما على شكل دفعة واحدة أو على شكل إتاوات ورسوم بنسب معينة من قيمة الإنتاج أو مقابل خدمات فنية وتكنولوجية تتم أثناء سير العملية الإنتاجية، أو على شكل نفقات غير مباشرة ترد ضمنا في إتفاقات وعقود نقل التكنولوجيا، وبالتالي فنقل التكنولوجيا عن طريق المشروعات المشتركة يؤدي إلى إكتساب الخبرة الحقيقية للعناصر الوطنية عن طريق الاحتكاك المباشر (التعلم بالتفاعل، التعلم بالمراقبة)، هذاما يؤدي الى إكتساب الطرف المحلي خبرات إدارية والفنية إضافة الى تعزيز الثقة بالشركات المحلية ومنتجاتها ويسهل إلى درجة كبيرة عملية نقل التكنولوجيا، إلا أن إقامة مشروع مشترك وحده لا يحل المشكلة جذريا، إلا أن الجانب المثير للإهتمام في الإستثمارات الأجنبية في الدول النامية يتمثل في إنعزال المشاريع عن النشاطات الوطنية في مجالي العلم والتكنولوجيا، فكل مشروع يتم تصوره وتنفيذه من زاوية منفعة نهائية ولم تبذل جهود حقيقية لتسخير المشروع نفسه كأداة لتطوير كفاءة وطنية في حقلي العلم والتكنولوجيا، وبالتالي لابد على الدول النامية من التركيز في عقود المشروعات المشتركة بشكل خاص والإستثمار الأجنبي بشكل عام على هدف إكتساب التمكن التكنولوجي، وعدم الاعتماد على فكرة أن الإستثمارات المباشرة تحمل معها بشكل تلقائي التكنولوجيا إلى الدول المضيفة[1].

[1] جمال العص، اشكالية نقل التكنولوجيا وتوطينها في الوطن العربي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2007، ص 71.

الفرع الثاني: نقل التكنولوجيا عن طريق الشركات الوليدة.

يعني هذا النوع من الإستثمار إحتفاظ المستثمر الأجنبي بحق ملكية المشروع الإستثماري وإحتفاظه كذلك بحق إدارته والتحكم في كل عملياته، وهي أكثر الأنواع تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات، بحيث تقوم بإستثمار جزء من رأس مالها في دولة أخرى من خلال مشروعات إنتاجية أو خدمية مملوكة لها بالكامل، وهي المسؤولة عن العمليات الإدارية والإنتاجية والتسويقية[1]، ويقع هذا الاخير نتيجة قيام المستثمر الأجنبي او عدة مستثمرين بإحدى العمليتين التاليتين:

- إقامة إستثمار جديد كتأسيس شركة جديدة او فرع جديد لشركة أجنبية في البلد المضيف دون إشراك الطرف المحلي بأية نسبة كانت.
- شراء مشروع او شركة محلية قائمة بحيث تؤول ملكيتها بالكامل الى مستثمر واحد أجنبي او عدة مستثمرين أجانب وعادة ما تقع هذه حالة في إطار عملية الخوصصة التي تلجا إليها بعض الدول ضمن الإصلاحات الاقتصادية التي تعتمدها[2].

يقوم المشروع متعدد الجنسيات بإستغلال التكنولوجيا مباشرة عن طريق وحدات الوليدة، معتبرا التدفقات التكنولوجية مثل التدفقات المالية والسلعية من مدخلات الإنتاج ضمن نطاق المشروع، وتتسم عملية نقل التكنولوجيا بعدة سمات هي:

- إن التكنولوجيا في هذه حالة لم تخرج عن ذمة المشروع متعدد الجنسية، أي لم يتم التنازل عنها أو عن جزء منها للبلد المضيف.

[1] علي ابراهيم الخيضر، ادارة الاعمال الدولية، دار رسلان للنشر، ط 1، دمشق، سوريا، 2007، ص 32.
[2] جمال محمود عطية عبيد، مرجع سابق، ص 20.

- إن عائد استغلال التكنولوجيا يعود مباشرة الى الشركة الأم عن طريق الأرباح التي توزعها الشركات الوليدة.

إذ يتضح من خلال السمات السابقة بقاء التكنولوجيا حبيسة مجال الداخلي للمشروع متعدد الجنسية مع سيطرة شركة الأم على عملية الإستغلال التكنولوجي لكن بما أن الشركات الوليدة تمارس نشاطها الإنتاجي ضمن المجال الإقتصادي الوطني لدولة المضيفة فمن المتصور من ناحية النظرية أن يترتب على ممارسة هذا النشاط إنتقال التكنولوجيا الى القطاعات الإقتصادية والتكنولوجية التي ترتبط بها الشركة الوليدة[1].

وتتم عملية انتشار التكنولوجيا وذيوعها كما يروج لها أنصار نقل التكنولوجيا من خلال الشركات الوليدة عن طريق الدفعات التكنولوجية الأمامية أو الخلفية التي تحدثها الشركة الوليدة من خلال العلاقات والروابط التي تقيمها مع النسقين التكنولوجي والانتاجي في الدولة المضيفة، أي أن انتشار التكنولوجيا وذيوعها في المحيط الإقتصادي للدولة المضيفة يرتبط بمدى عمق وتنوع الروابط الإقتصادية التي تقيمها الشركة الوليدة مع القطاعات الانتاجية والمؤسسات التكنولوجية في الدولة المضيفة، كما ان عمليات التدريب التي تقوم بها الشركة الوليدة للمديرين والفنيين[2] والعاملين بها تعتبر اهم سبيل لنقل التكنولوجيا من خلال عمليات إستثمار المباشر إلا أن الواقع يظهر أن الشركات الوليدة لا تلجا إلا نادر جدا الى سوق المحلية في الدول المضيفة للحصول منها على ما قد تحتاجه من مكونات الانتاج، اما من ناحية

[1] عبد الله فوزية، الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لنقل التكنولوجيا، مجلة ايليزا للبحوث والدراسات، المركز الجامعي ايليزي، الجزائر، العدد الاول، 2016، ص 120.

[2] عبد السلام مخلوفي، اثر حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة TRIPS على نقل التكنلوجية الى الدول النامية، دراسة حالة صناعة الدواء في الجزائر، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2007-2008، ص 113.

التدريب فان الشركات متعددة الجنسيات تحاول دائما ان تحتفظ بالوظائف الحساسة لرعاياها وذلك حماية لتكنولوجيا التي تملكها أي ان نقل التكنولوجيا هنا يقتصر على كيفية استعمال السلع دون ان يمتد ليشمل كيفية استيعاب التكنولوجيا المتجسدة في هذه السلع.

إن الشركات متعددة الجنسيات تهدف من الإستثمار في الدول النامية الى تحقيق أقصى ربح، بغض النظر عن الإحتياجات التنموية والتكنولوجية لتلك الدول، كما تسعى للإحتفاظ بالتكنولوجيا بقدر الإمكان، ولذلك فان الشركات متعددة الجنسيات لا تسمح لشركاتها الوليدة بممارسة نشاط كبير في مجال البحوث والتطوير، والحد من إقامة علاقات وثيقة بينها وبين معاهد ومراكز البحوث في الدول المضيفة.

المبحث الثاني: دور سوق التكنولوجيا في انجاز الاستثمارات.

يتسم سوق التكنولوجيا بسمات خاصة مختلفة عن سمات الأسواق التقليدية، فهي سوق يتركز العرض فيها لدى عدد قليل من البائعين بينما يتسع نطاق الطلب من قبل عدد كبير من المشتريين، وتعتبر المعلومات حول هذه السوق أكثر العناصر ندرة، كما تحمل العلاقات بين البائع والمشتري طابعا ذا جوانب متعددة يتجاوز الإطار التقليدي لعلاقات البيع والشراء لتباين القوة التفاوضية بين الاثنين تباينا شديدا، ولامتداد هذه العلاقات إلى فترات زمنية طويلة تؤثر على مستقبل التنمية في الدولة المشترية، في هذه السوق تكون التكنولوجيا المتقدمة مملوكة من قبل شركات دولية كبرى يضمها تنظيم احتكاري، وتتمتع بقدرة تفاوضية عالية وبوفرة التمويل والخبرات والمعلومات، وتستند إلى هيكل اقتصادي وسياسي قوي ومنظم، وهذه العناصر كلها تتيح لهذه الشركات فرصا للمناورة لا قبل للبلدان النامية بها[1].

المطلب الاول: طرق اكتساب التكنولوجيا.

تأمل البلدان النامية من خلال تشجيع الشركات متعددة الجنسيات على استثمار داخلها من توليد اثار غير مباشرة لنقل التكنولوجيا المصاحبة لها حيث يتوقف تأثير التكنولوجيا المصاحبة للاستثمار المباشر على تحفيز النمو الاقتصادي على مدى مساهمتها في احداث عوائد لدى الشركات المحلية او ما يسمى بالآثار الخارجية

[1] عباس كاظم، بعض مشكلات استخدام التكنولوجيا في تنمية الاقتصاد العربي، رسالة الدكتوراه في الاقتصاد، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1981، ص 74.

الموجبة وعلى مدى الاحلال او تكاملية بين التكنولوجيا الحديثة المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر والتكنولوجيا المطبقة في الشركات المحلية في الدول المضيفة[1].

وتتحقق الاثار الخارجية الموجبة التي تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال اربع قنوات هي:

اولا: قناة المنافسة:

ترتكز قناة المنافسة على ان دخول الشركات الأجنبية الى الدول المضيفة يؤدي الى زيادة المنافسة في السوق المحلي لهذه الدول لهذه الدول الامر الذي يدفع الشركات الوطنية نحو استخدام التكنولوجيا القائمة بطرق اكثر كفاءة بواسطة تحديث قاعدتها التكنولوجية طبقا للتكنولوجيا الحديثة المطبقة في مجال انتاج الشركات المنافسة لها[2].

ثانيا: قناة التدريب:

ان نقل التكنولوجيا من الشركة الام للفروع العاملة في الدولة المضيفة لا يتجسد فقط في الآلات والمعدات والبراءات ولكن ينطوي ايضا على نقل المهارات الإدارية والفنية والتدريب لعناصر العمل في البلد المضيف اذ لا يختصر الانتقال لتلك المهارات على العاملين في الشركة ذاتها وانما يمتد الى العاملين في الشركات المحلية التي تتعامل مع تلك الشركات الأجنبية[3].

---

[1] خنشول مروة، طباخ نهلة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2019-2020، ص 56.

[2] جباري شوقي، اثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، الاطروحة المقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2014، ص 135.

[3] جباري شوقي، المرجع نفسه، ص 136.

وتتزايد الحاجة الى قناة التدريب لراس المال البشري في الدول المضيفة في حالة ادخال التكنولوجيا جديدة حيث ان تطويع التكنولوجيا للظروف المحلية لا يأتي الا مع تواجد يد عاملة مدربة ومؤهلة بالشكل الذي يجعلها قادرة ان استيعاب واستخدام هذه التكنولوجيا كما ان المنافسة التي تفرضها الشركات الأجنبية تحفز الشركات المحلية على تدريب العمالة الخاصة بها بالإضافة الى امكانية الاستفادة من العمالة المدربة والمؤهلة التي تنتقل من الشركات الأجنبية الى الشركات الوطنية ويساهم في تعظيم الفرص.

ثالثا: قناة التقليد:

تقوم قناة التقليد على فكرة ان الشركات المحلية في الدول المضيفة سوف تصبح اكثر انتاجية من خلال قيامها بتقليد التكنولوجيات الاكثر او الممارسات الادارية للشركات الأجنبية المتاحة في هذه الدولة، وتحت اثار تقليد من خلال انتقال العمالة من الشركات الأجنبية الى الشركات المحلية تلك العمالة التي بقدر وافر من التدريب على استخدام التكنولوجيا الحديثة في الشركات الأجنبية في الدول المضيفة[1].

رابعا: قناة الروابط:

ان عملية نقل التكنولوجيا ونشرها تجري من خلال الروابط الامامية والخلفية التي تحدث بين الشركات الأجنبية والشركات الأجنبية المباشرة مع العملاء وتؤدي هذه الروابط الى زيادة التقدم الفني للشركات المحلية فالشركات الأجنبية تقوم بالإنفاق على البحث والتطوير بالقدر الذي الى انتاج منتجات جديدة ويحفز هذا الامر

---

[1] مجدي الشوربجي، اثار الاستثمار الأجنبي المباشر عن النمو الاقتصادي في دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا، جامعة الجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول اشكالية النمو الاقتصادي في دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا، 2005، ص 56.

الشركات المحلية الراغبة في المنافسة على زيادة نفقاتها من البحوث والتطوير، اما الروابط الخلفية فتنشا من خلال معاملات الشركات الأجنبية مع الشركات المحلية وتؤدي هذه الروابط الى نقل التكنولوجيا الجديدة الى الشركات المحلية من خلال الشركات الأجنبية على مواردها من المواد الخام والسلع الوسيطة من الموردين الوطنيين[1].

المطلب الثاني: خطوات وشروط نقل التكنولوجيا.

الفرع الاول: خطوات النقل الفعال لتكنولوجيا.

اولا: الانتقاء: والمقصود به هو البحث الدقيق والشامل والمعمق للأساليب الإنتاجية المتاحة وتقدير اثارها الفنية والاقتصادية وما قد يترتب عليها اجتماعيا وحضاريا، حيث يبدأ البحث عن الأساليب التكنولوجية الملائمة من خلال دراسة الأساليب المتاحة من طرف الدول المتقدمة، وتحديد ملائمتها مع ظروف الدول النامية، وعملية الانتقاء تتطلب الاستخدام الكامل للطاقات الذهنية للعاملين والفنيين ورجال الأعمال، بدل الاعتماد الكامل على المكاتب الاستشارية الأجنبية في دراسات الجدوى[2].

ثانيا: التكييف: قد يتضح من خلال عملية الانتقاء ان اكثر اساليب التكنولوجية ملائمة للدول المتنقية يحتاج لبعض التعديلات لزيادة كفاءته، لذلك يجب محاولة تكييف هذا الأسلوب ليتوافق مع التعديلات المقترحة ليصبح ملائما لظروفها، ويمكن للشركات متعددة الجنسيات القيام بهذه المهمة في حالة طلب البلدان المستوردة، الا

---

[1] مجدي الشوربجي، مرجع سابق، ص 57.

[2] بن مسعود محمد، الشراكة الأجنبية ونقل التكنولوجيا، حالة قطاع المحروقات في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بالقايد، تلمسان، 2004-2005، ص 17.

أنه يجب ان يقوم بهذه المهمة الكوادر الفنية المحلية ذات الكفاءة العالية كونها على علم كبير بظروف الدولة[1].

ثالثا: تطوير التكنولوجيا المحلية: يجب العمل على تطوير التكنولوجيا المحلية، او على الأقل بعضا منها، اذ انه من الخطأ اعتماد على التكنولوجيا المستوردة، او الاعتقاد بان التكنولوجيا المحلية قديمة يجب احلال التكنولوجيا الحديثة خلفها، فالتكنولوجيا التي نشأت في المجتمع ما لابد ان تراعي خصائصه وظروف بيئته، حتى وان اختفت ملائمتها بمرور الزمن فالبعض الآخر يبقى ملائما لسنوات طويلة، لذلك وجب تطويره وتحديده ليلائم ظروف كل فترة، بالإضافة الى ذلك فان تطوير الأساليب المحلية لا يكلف غاليا ولا يحتاج الى جهود كبيرة لتدريب العاملين عليها[2].

الفرع الثاني: شروط نقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر.

ان عملية نقل التكنلوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر يجب ان تخضع لجملة من القواعد والشروط نوجزها فيما يلي[3]:

- اختيار الاستثمارات الأجنبية ذات الكفاءة العالية، والعمل على استقطابها بشروط ميسرة تماما، كما تقدم التسهيلات المستثمر الأجنبي الذي يريد الاستثمار داخل الوطن.

---

[1] بن مسعود محمد، المرجع نفسه، ص 18.

[2] كمال بكري، محمود يونس، عبد النعيم مبارك، الموارد واقتصادياتها، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1986، ص 321.

[3] علاش احمد، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا، مجلة الابداع، المجلد 2، العدد 2، ديسمبر، 2012، ص 18.

- بناء قاعدة معلوماتية تسمح بتدفق المعلومات عن المجالات التي تحتاج لاستثمارات اجنبية مباشرة، وعن المحقق من هذه الاستثمارات على شكل دوري يسمح من ادراك النقص وتثمين المنجز.
- اعداد الهياكل القاعدية المناسبة للتدفقات الاستثمارية الأجنبية بما يسهل من عملية توطين هذه الاستثمارات ومن خلالها التكنولوجيا.
- انجاز مراكز بحث وتدريب للإطارات المحلية لتتمكن من التعامل من التكنولوجيا الوافدة والتحكم فيها.
- انجاز مراكز للتقليد والمحاكاة تسمح بمحاولة صناعة التكنولوجيا الوافدة، مع التميز من خلال التغيير والتحسين والتطوير.
- اعتماد مناهج تعليمية متخصصة في التعامل مع التكنولوجيا والتحكم فيها، وتعتمد على المجالات التطبيقية اكثر من اعتمادها على الجانب النظري.
- تشجيع الانجازات العلمية التطبيقية، وتثمين الجهود في هذا المجال، واعداد ميزانية معتبرة لتشجيع الاختراعات.
- اقامة اتفاقيات مع الشركات العالمية الكبرى من اجل الاستثمار في الداخل مع شروط السماح بنقل التكنولوجيا مقابل التسهيلات الممنوحة لهم.
- محاولة اقامة علاقات وتكتلات بين الدول النامية الساعية لاستقطاب التكنولوجيا حتى تكون المفاوضات مع الشركات الكبرى من مركز قوة، على ان تتم الاستفادة من التكنولوجيا المستقطبة جماعيا، ويكون التطوير لها بمجهود هذه الدول مجتمعة، ويسمح ذلك باختصار الوقت والجهد والمال.

- رسم سياسة تخطيطية عامة لنقل التكنولوجيا، ويراعي فيها ان ترتبط النشاطات العلمية والتكنولوجية مع الاهداف المرسومة والمقدرة للخطة، وان يركز الاهتمام على تنمية القدرات التكنولوجية.

المطلب الثالث: اثار نقل التكنولوجيا.

قد أصبحت التكنولوجيا جزءا من البناء الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للمجتمع الحديث، بل أصبح التطور التكنولوجي مقياس التقدم أي بلد، حيث أثار موضوع نقل التكنولوجيا جدال كبيرا بين الباحثين فمنهم من يدعوا إلى ضرورة الاستفادة من نقل التكنولوجيا الدول النامية وضرورة تقييم النتائج الناجحة، والتعرف على النتائج السلبية لهذه التجارب، في حين يطرح آخرون الدعوى للحد من عملية النقل وهذا باعتبار أنها تحدث تخلفا في هياكل النمو الداخلية وتؤدي إلى مزيد من المشاكل الاقتصادية في هذه الدول، وفي الحقيقة هناك العديد من الأعباء والعوائد الإيجابية المصاحبة لنقل التكنولوجيا والتي نوجزها فيما يلي:

اولا: الأثار الإيجابية: وتتمثل فيما يلي:

– إن نقل التكنولوجيا يؤدي إلى تطوير الإنتاج وزيادة الجودة وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على مشكل التخلف وزيادة مستويات التشغيل، خاصة إذا كانت التكنولوجيا المنقولة كثيفة العمالة، وهذا ما يتناسب مع الدول النامية نظرا لتوافر هذه الأخيرة على طاقات بشرية هائلة[1].

– ان التكنولوجيا ونقلها حلا ضمن باقي الحلول المتعلقة بمشاكل التخلف والتنمية للبلاد النامية اذ ان هدف نقل التكنولوجيا هو التنمية الاقتصادية (تلبية الحاجات

[1] Who, who, guide life on Transfer of technology in pharmation manufacturing, who technical, report series no 961, ammes, seven, 2011, p 286-287.

الاساسية المتزايدة للإنسان)، وهذا يؤكد ان نقل التكنولوجيا واستيعابها يعني التقدم الاقتصادي والتقني عن طريق استخدام العلم والتكنيك كأداة هامة في هذا التقدم[1].

– إن استخدام التكنولوجيا في التصنيع يمكن من التمتع بميزات و وفورات الحجم الكبيرة في الإنتاج سواء بشراء كميات كبيرة من المواد الخام أو الوقود أو مواد التغليف مما يمنح أسعارا منخفضة جدا للحجم الكبير في المواد الخام وغيرها وهي مدخلات الإنتاج مما يؤدي إلى نقص التكلفة للوحدة وجعل سعرها منخفضا ومنافسا[2].

– ان التكنولوجيا تسمح بنمو اكبر للصناعات المحلية وباستغلال افضل للموارد المحلية البشرية والمادية.

– تصنيع المنتجات المطلوبة في البلد النامي نفسه، بدل أن يتم استيرادها من الشركة الأم، وبهذه الحالة يكون التصنيع محليا فيزيد الاستثمار ويشغل يدا عاملة ويحرك السوق الداخلية عن طريق الحصول على المحتوى المطلوب للتصنيع محليا.

– اشباع الطلب الداخلي على طائفة من السلع الضرورية في سوق الدول المعنية او التكثيف صادرات الدولة بسلع معينة تعتمد في جزء من انتاجها (كبر ام صغر) على التكنولوجيا المستوردة[3].

– ان استخدام التكنولوجيا في انتاج يؤدي الى زيادة وتحسين الكفاءة الانتاجية ويوفر الوقت والجهد والمال مما يقلل من تكلفة السلع المنتجة والى تحسين نوعيتها وزيادة

---

[1] محمود الكيلاني، عقود التجارة الدولية في مجال نقل التكنولوجيا، دراسة تطبيقية، مطبعة عبير، 1988، ص 17.

[2] عباس صلاح، العولمة واثرها في البطالة والفقر التكنولوجي في العالم الثالث، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2004، ص 99.

[3] خالد الرعد، دراسات وبحوث في العلاقات الدولية، منشورات جامعة دمشق، 1995، ص 488.

تنوعها ويجعلها اكثر كفاءة ومنفعة مما يثبتها في المنافسة مع غيرها من السلع، وبتالي فان وجود منتجات من نوعية جيدة في السوق المحلي من شانها ان تخلق منافسة وتحفيز للمنتجين الاخرين لتحسين نوعية منتجاتهم.

– اغناء البنى التكنولوجية المحلية بمدخلات تكنولوجيا اكثر تقدما.

– ان نقل التكنولوجيا يساعد على تحسين القطاع الزراعي من خلال استخدام التقنية المعاصرة والحديثة لزيادة الانتاج واستخدام البذور المحسنة والتحول نحو المحاصيل ذات قيمة العالية واستخدام الاسمدة الكيمائية التي تساهم بشكل كبير في زيادة الانتاج.

– ترشيد استخدام المياه وتصريفه وزيادة مصادرها من خلال التقنيات المعاصرة والحديثة كتحلية مياه البحر ومعالجة مياه الفضلات واساليب تعديل الطقس[1].

– ان ادخال التكنولوجيا في انتاج وتصنيع السلع يوفر ويقلل العمالة ذات المهارات التي تكلف كثيرا ويكفي العمالة اللازمة لتشغيل الماكينات وهي اقل كفاءة واقل اجرا، كما ان الآلات تقوم بعمل العديد من العمال ذوي اجور المرتفعة مما يقلل من تكلفة الاجور والمرتبات التي تشكل رقما كبيرا في التكلفة لسلع مما يؤدي الى انخفاض تكلفة المنتج النهائي وبتالي يمكن من تخفيض سعره في الاسواق فيعطيه ميزة تنافسية امام منتجات الدول الاخرى[2].

– ان استخدام التكنولوجيا في الانتاج يقلل ان لم يكن يمنع الفاقد والتالف من المواد والضائع من الوقت والجهد وهي بنود مكلفة جدا وبذلك توفر التكنولوجيا او تمنع جزء هاما من تكلفة المنتج مما ينعكس على سعره في السوق التنافسية، كما أن استخدام

[1] محمود الرشيد القريشي، ديناميكية نقل التكنولوجيا في الدول العربية، دار الثقافة، الدوحة، 1986، ص 83.
[2] عباس صلاح، مرجع سابق، ص 99.

التكنولوجية المتطورة سوف يؤدي إلى خلق عمال ومهندسين مهرة يساعدون في تطوير وتحديث التكنولوجيا أو قد يساعدون في خلق التكنولوجيا المحلية[1].

مما سبق يتضح أهمية التكنولوجيا في تحقيق التنمية المنشودة وفي تصنيع سلع ذات مواصفات قياسية وأسعار تنافسية، وهذا يساعد الدول التي تعتمد على التكنولوجيا في ثباتها أمام المنافسة العالمية.

ثانيا: الآثار السلبية: يمكن إجمالها في ما يلي:

- إن نقل التكنولوجيا الحديثة – كثيفة رأس المال – واستخدامها في الصناعات، يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة وبصفة خاصة العمالة غير الماهرة.
- قد تكون التكنولوجيا المنقولة غير صديقة للبيئة "ملوثة"، مما يترتب عليها أثار سلبية للإنسان والبيئة على حد سواء، إذ تؤدي إلى ارتفاع خطير في نسبة التلوث الصناعي مثل الأحماض والكيمياويات التي تفرزها المصانع وتؤدي إلى تلوث البحيرات والأنهار وكذلك التسربات في المصانع النووية والأهم من ذلك مشكلة تصريف النفايات النووية والكيمياوية[2].
- إن استخدام التكنولوجيا الحديثة في البلاد النامية بشكل غير مدروس سيؤدي إلى الاعتماد على الدول الصناعية المتقدمة، وبالتالي تفقد الكثير من الدول النامية استقلالها السياسي والاقتصادي.
- إن نقل التكنولوجيا يؤدي إلى إثقال الدول النامية بالديون، نتيجة لارتفاع التكاليف، خاصة إذا كان بيع التكنولوجيا مشروطا بشراء المواد الأولية

[1] جمال العص، مرجع سابق، ص 21-22.

[2] جمال العص، مرجع سابق، ص 23.

أو معدات الصيانة من الدولة أو المؤسسة المصدرة، مما يعني زيادة واردات الدول النامية والتي من شانها التأثير في ميزان المدفوعات سلبا.

- قد يؤدي نقل التكنولوجيا إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، حيث تلجأ الدول النامية في حالة استيراد التكنولوجيا كثيفة رأس المال إلى الاقتراض من الخارج، بسبب ندرة رأس المال، فإذا استطاعت هذه الدول استيعاب التكنولوجيا المستوردة فإن الإنتاجية ستزيد، أما إذا لم تستطع استيعابها بسبب عدم الملائمة فإن الإنتاجية لن ترتفع وستضطر إلى تسديد ديونها عن طريق اقتطاع جزء من إنتاجها الوطني، وهو ما يؤدي إلى تباطؤ معدل نموها الاقتصادي، ورغم هذه الآثار السلبية التي قد تخلقها التكنولوجيا في المجتمعات النامية فإنه لابد من القول أن المجتمع المتقدم، هو مجتمع تكنولوجي لا سبيل فيه للعودة للمجتمع البدائي، وتمثل فيه التكنولوجيا مكانا بارزا تؤثر في طبيعته وحقائقه، وفي الحاجات التي يسعى الناس لإشباعها.

خلاصة الفصل:

تشكل التكنولوجيا أحد أهم العناصر الحاكمة لتطور أي اقتصاد والمحددة لموقعه التنافسي على المستوى العالمي، كما تمثل المعرفة والإبداع والابتكار العامل الرئيسي لسيطرة الدول المتقدمة وشركة الدولية على الأسواق العالمية، وأمام هيمنة الشركات متعددة الجنسيات على منابع العلم والمعرفة وتركز أنشطة البحوث والتطوير، تجد الدول النامية التي تعاني من تخلف تكنولوجي كبير نفسها مجبرة على اللجوء إلى محتكري التكنولوجيا للحصول عليها واستغلالها محليا.

إن ضعف إمكانياتها المالية وعدم قدرتها على الشراء المباشر للتكنولوجيا ذات التكلفة المرتفعة أدت بأغلب الدول النامية إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ليكون الية للحصول على التكنولوجيا المتطورة والاحتكاك بمصدر الإبداع وهي الشركات متعددة الجنسيات التي تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في نقل جزء من مخزونها التكنولوجي إلى البلدان النامية المضيفة من خلال فروعها الشركات الوليدة او قيامها بمشروع المشترك او احدى قنوات كالمنافسة او التقليد، كل هذا يكون وفقا لقواعد وخطوات معينة يفرضها الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف تحقيق نقل حقيقي لتكنولوجيا مما ينعكس إيجابا على الأجهزة الإنتاجية لهذه الدول، وعلى تنافسيتها في الخارج، لكن الأثر الايجابي للتكنولوجيا المنقولة إلى البلدان النامية يرتبط أساسا بمدى مطابقتها لاحتياجات الأجهزة الإنتاجية المحلية وتكلفتها وطرق نقلها وقدرة الدول المضيفة على استيعابها، خاصة مع التغيرات والضوابط التي تحكم سوق التكنولوجيا العالمي.

خاتمة

من خلال تطرقنا لموضوع الاستثمار الأجنبي المباشرة كأداة لنقل التكنولوجيا حاولنا تحديد مفهوم هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية واستخلاصنا لاهم خصائصه التي تميزه عن الاستثمارات الأجنبية الغير مباشرة بالإضافة الى مجموعة من اثار سواء ايجابية او السلبية وكذا الى اهم القواعد الخاصة بعملية اكتساب التكنولوجيا تم التوصل الى نتائج التالية:

- للاستثمار الأجنبي المباشر منافع كثير للدول المضيفة تتمثل في توفير التمويل والسيولة، خلق فرص عمل والقضاء على البطالة، تنمية الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات نقل الخبرة والتكنولوجيا والرفع من وتيرة التنمية الاقتصادية وكذلك تكوين رأس المال.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي وجه من أوجه حركات التمويل الدولي والوسيلة التي تنتشر وتتوسع أكثر من خلال الشركات الأجنبية ووسيلة الاختراق الأسواق المالية وتدويل الإنتاج وفرصة لنمو الاقتصاديات الدول المضيفة.
- تفاوض الدول النامية مع الشركات المتعددة الجنسيات قبل مباشرة النشاط فيها للحصول على أفضل الشروط التعاقدية، والضغط على الشركات المتعددة الجنسيات لزيادة القيم المضافة محليا، واستعمال شبكات للتسويق في مختلف أنحاء العالم وتصدير منتجات الدول النامية المضيف.
- لاستثمار الأجنبي المباشر هو في الغالب من فعل الشركات متعددة الجنسيات التابعة لدول المتقدمة في العالم ويعد احد الركائز الاساسية في انتشارها وتوسعها.
- الاستثمارات الأجنبية المباشرة ليس لديها موطنا محدد وانما موطنها هو المكان الذي تستطيع ان تستوطن فيه وتحصل منه على عوائد مناسبة.

- يساهم الاستثمار الأجنبي في التطور التكنولوجي ونقل التكنولوجيا الى الدول المضيفة عن طريق اربع قنوات المحاكاة والتقليد المنافسة الروابط الامامية والخلفية مع الموردين المحليين واخير عن طريق التدريب.
- حضور الطرف الأجنبي في الدولة المضيفة عامل مهم في عملية نقل التكنولوجيا وزيادة تنافسيتها وهو احسن بكثير من شراء تراخيص الانتاج ومختلف طرق نقل التكنولوجيا الاخرى.
- هذا النوع من استثمار ضروري للدول النامية لأنه برهن في عدة مناطق انه المحرك الرئيسي لنمو قطاع الانتاج اذا ما توفرت له الشروط الضرورية داخل البلاد انطلاقا من الانفتاح التجاري ورفع العراقيل الداخلية الى توفر بنية تحتية قوية مبنية على التعليم الجيد والتدريب المهني والتجديد والابتكار والثقافة المعلوماتية عوامل كلها يجب ان تتوفر لدى الشركات المحلية حتى تستطيع استيعاب التكنولوجيا المحولة مع الشركات الأجنبية.
- بما ان الشركات متعددة الجنسيات تعد منابع ومصادر التكنولوجيا فقد حاولنا ربطها بموضوع وابراز اهم الاستراتيجيات التي تتبعها في عملية دخولها الى الاسواق وكيفية استخدام التكنولوجيا وطرق نقلها كأدوات لدخول واختراق الاسواق الدولية كما اننا حاولنا جاهدين ابراز اهم الخطوات التي تقوم بها الدول النامية من اجل الظفر بالتكنولوجيا عن طريق انتقاء جيد وتكييفها لملائمة ظروف ولما لا اكتسابها وتطويرها لتصبح تكنولوجيا محليا.
- عدم ملائمة التكنولوجيا المستوردة لظروف الدول النامية يؤدي الى انخفاض معدل انتاج لدى هذه الاخيرة فتلجا لاقتطاع جزء من انتاجها الوطني بغية تسديد ديونها.

التوصيات:

بناء على النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث بإمكاننا اقتراح بعض التوصيات أهمها:

- يجب على الدول المستضيفة القيام بتهيئة المناخ الاستثماري الملائم وتقديم الحوافز الاستثمارية من اجل نقل التكنولوجيا.
- يجب على الدول النامية ان تعتمد على الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر رئيسي لتمويل التنمية الاقتصادية وذلك للمزايا التي يتمتع بها هذا النوع من استثمار وكونه اكثر استقرار.
- يستوجب على الدول المستضيفة ان تبني قاعدة معلوماتية لاستقبال الاستثمارات المباشرة المجهزة بالتكنولوجيا الحديثة فتشمل هذه التقنيات المعلومات ومؤسسات دعم البحث والتطوير والتدريب المهني.
- البلدان النامية في حاجة ماسة الى تطوير قدراتها العلمية والثقافية لمسايرة الاقتصاد العالمي في اقرب وقت وحتى يتمكن الافراد والشركات من القدرة على انتاج الثروة حسب قدرتهم على التعلم والمشاركة في الابداع.
- رفض التعامل مع الشركات متعددة الجنسيات التي تفرض شروط تعسفية فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا او انها تقدم منتجات غير ملائمة.
- ضرورة ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المستضيفة بهدف اكتساب التكنولوجيا والمعرفة عن طريق فرص بدء التدريب منذ الاتفاق مع المستثمر الأجنبي وهذا بأرسال العدد اللازم من المختصين ليعملوا خطوة خطوة منذ بداية المشروع.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف القطاعات ومحاولة الاستفادة من التكنولوجيا والخبرات الأجنبية الخاصة بكل قطاع.

قائمة المصادر والمراجع

اولا: المصادر:

1) النصوص التشريعية :

1. المرسوم التشريعي رقم 12-93 المؤرخ في 05 اكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمار، الصادر عن بالجريدة الرسمية العدد رقم 64
2. القانون رقم17 لسنة 1999م، المتضمن قانون التجارة المصري الجريدة الرسمية العدد19، مكرر الصادر في 17 -05-1999م مصر.
3. الامر رقم 03-01 المؤرخ في 20 اوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الصادر بالجريدة الرسمية ، العدد 47.
4. القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 اوت 2016، المتعلق بترقية الاستثمار، الصادر بالجريدة الرسمية، العدد 46، سنة 2016.
5. القانون رقم 18-22 المؤرخ في 24 يوليو 2022، المتعلق بترقية الاستثمار، الصادر بالجريدة الرسمية، العدد 50، المؤرخ 28 يوليو 2022.

ثانيا: الكتب:

1. ابراهيم محسن عجيل، الشركات متعددة الجنسية وسيادة الدول الاكاديمية العربية المفتوحة، كلية القانون والسياسة، الدنمارك، 2009.
2. احمد السيد الكردي، الشركات متعددة الجنسيات، جامعة الازهر، مصر، 2011.
3. اميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي الغير المباشر في بيئة اقتصادية عربية، دار الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2004-2005.

4. انس عطية سليمان، الضمانات القانونية لنقل التكنولوجيا الى الدول النامية والمشروعات التابعة لها، دراسة في الاطار القانوني لنظام التكنولوجي الدولي السائد، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996.

5. انطونيوس كرم، العرب امام تحديات التكنولوجيا، (سلسلة عالم المعرفة)، العدد59، المجلس الوطني لثقافة وفنون الآداب، الكويت، نوفمبر، 1982.

6. جمال محمود عطية عبيد، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي المصري، كلية التجارة، قسم ادارة الاعمال، 2002.

7. حسام الدين عبد الغني الصغير، "تطور الحماية الدولية للملكية الصناعية من اتفاقية باريس إلى اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، اتفاقية تريبس، المؤتمر العلمي السنوي الخامس بعنوان: نقل وتنمية التكنولوجيا من منظور قانوني واقتصادي وعلمي، كلية الحقوق ، جامعة حلوان، 5مارس، 2006.

8. حسام الدين عيسى، الشركات المتعددة الجنسيات، مؤسسة العامة للدراسة والنشر المعاصر، بيروت، لبنان.

9. خالد الرعد، دراسات وبحوث في العلاقات الدولية، منشورات جامعة دمشق، 1995.

10. خالد راغب الخطيب، التدقيق على الاستثمار في الشركات المتعددة الجنسيات – في ضوء معايير الدولية –، دار البادية، ط 1، 2009.

11. رضا الدين محمد نقل التكنولوجيا الى بلدان النامية ، نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية ودور الاحتكارات في تعميق التبعية التكنولوجية، ندوة واقع ومستقبل التكنولوجيا في العراق، اتحاد نقابات العمال، بغداد، 1984.

12. رعد حسن الصرن، اساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الثاني، ط1، دار الرضا للنشر، دمشق، 2001.

13. السيد مصطفى احمد ابو الخير، عقود نقل التكنولوجيا دراسة مقارنة، ايتراك لطباعة والنشر والتوزيع، 2007.

14. صلاح الدين الحسين السيسي، شركات متعددة الجنسيات وحكم العالم، ط 01، عالم الكتاب للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، 2003.

15. صلاح الدين جمال الدين، عقود نقل التكنولوجيا دراسة في اطار القانون الدولي الخاص وقانون تجاري الدولي، دار الفكر الجماعي، اسكندرية، 2005.

16. طاهر مرسى عطية، اساسيات ادارة الاعمال الدولية، ط 1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.

17. عباس صلاح، العولمة واثرها في البطالة والفقر التكنولوجي في العالم الثالث، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2004.

18. عبد الحكيم مصطفى عبد الرحمان، عقود التنمية الاقتصادية في القانون الدولي الخاص، مكتبة النصر، القاهرة، 1991.

19. عبد السلام ابو قحف، اقتصاديات الاعمال، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2001.

20. عبد السلام ابو قحف، الاشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2000.

21. عبد السلام ابو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة الجامعة الاسكندرية، 2001.

22. عبد الله عبد الكريم عبد الله، ضمانات الاستثمار في الدول العربية، دراسة قانونية مقارنة، دار الثقافة، الاردن، 2008.

23. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظماتها، شركاتها، تداعياتها)، الاسكندرية، مصر، 2006.

24. عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1998.

25. علي ابراهيم الخيضر، ادارة الاعمال الدولية، دار رسلان للنشر، ط 1، دمشق، سوريا، 2007.

26. علي ظاهر الطفيلي، السياسة الاقتصادية الدولية وظائفها ومنظماتها، دار الكتاب الحديث، ط 1.

27. عماد محمد الليثي، التبادل الدولي، دراسة في المنهجية واليات التبادل الاقتصادي الدولي المعاصر، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002.

28. عمر الصقر، العولمة والقضايا الاقتصادية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000.

29. عمر الصقر، العولمة والقضايا المعاصرة، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2003.

30. فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب جامعة الاسكندرية، 2000.

31. قاسم جميل قاسم، نقل التكنولوجيا وعملية التنمية وجهة نظر من دول النامية، منشورات المنظمة العربية للعلوم الادارية، مطابع الدستور التجارية، عمان، الاردن، 1984.

32. كمال بكري، محمود يونس، عبد النعيم مبارك، الموارد واقتصادياتها، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1986.

33. محسن شفيق، المشروعة ذو القوميات المتعددة من الناحية القانونية، مطبعة جامعة القاهرة، الكتاب الجامعي، مصر، 1998.

34. محمد احمد محمد سويلم، الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات، دراسة مقارنة بين قانون الفقه الاسلامي، ط 1، الاسكندرية، 2009.

35. محمد السيد سعيد، الشركات المتعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1978.

36. محمد امين جبلي، نقل التكنولوجيا وحماية البيئة المجلة الجزائرية الاقتصادية والادارة، العدد 07، جامعة معسكر، الجزائر، جانفي، 2016.

37. محمود احمد محمود الزهيري، التبعية التكنولوجية واثارها الاقتصادية على الدول النامية في ضل تحرير التجارة العالمية، المؤتمر العالمي السنوي الخامس بعنوان:" نقل وتنمية التكنولوجيا من منظور قانوني واقتصادي، وعلمي، كلية الحقوق، جامعة حلوان، 5-6 مارس 2006.

38. محمود الرشيد القريشي، ديناميكية نقل التكنولوجيا في الدول العربية، دار الثقافة، الدوحة، 1986،

39. محمود الكيلاني، عقود التجارة الدولية في مجال نقل التكنولوجيا، دراسة تطبيقية، مطبعة عبير، 1988.

40. مراد محمود الموجدة، المسؤولية المدنية في عقود نقل التكنولوجيا، ط1، دار الثقافة لنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2010.

41. موسى سعيد مطري واخرون، التمويل الدولي، دار الصفاء، عمان، الاردن، 2008.

42. نزيه عبد المقصود مبروك، الاثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، ط 02، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2013.
43. نصيرة بوجمعة سعدي، عقود نقل التكنولوجيا في مجال التبادل الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
44. نوازد عبد الرحمان الهيتي، الثورة العلمية والتكنولوجيا ومستقل الاقتصاد العربي، مطابع اديتار، كالياري، ايطاليا، 2000.
45. وفاء مزيد فلحوط، المشاكل القانونية في عقود نقل التكنولوجيا الى الدول النامية، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2008.
46. وليد عودة الهمشري عقود نقل التكنولوجيا والالتزامات المتبادلة والشروط التقييدية، ط1، دار الثقافة، الاردن،2009.
47. ياسر باسم الذنون السبعاوي، الطبيعة القانونية لعقد نقل التكنولوجيا، الرافدين للحقوق، عدد29 نوفمبر، 2006.
48. يحي عبد الرحمان رضا، الجوانب القانونية لمجوعة الشركات الغير وطنية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1994.
49. يوسف عبد الهادي اكيابي، نظام قانوني لعقود نقل التكنولوجيا في مجال القانون الدولي الخاص، دار النهضة العربية، القاهرة، 1989.

ثالثا: الاطروحات والرسائل:

1. احمد الرالنجي ابو وفاء، الواقع الاحتكاري في التجارة الدولية واثره في نظريتها، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين الشمس.
2. احمد صفوة احمد، دور الاستثمار في تطوير احكام القانون الدولي الخاص، رسالة دكتوراه في القانون، جامعة عين الشمس، كلية الحقوق، 1999-2000.

3. احمد يوسف عبده الشحات، ممارسات الشركات الدولية النشاط في مجال التكنولوجيا وتطور الاقتصاديات المختلفة، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في الحقوق، جامعة طنطا، كلية الحقوق، 1990.

4. باي نبيل ومسقم زهير وحاوي محمد الطاهر، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجية في دول المغرب العربي، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر اكاديمي في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 2021-2022.

5. بشار قيس محمد، عقود نقل التكنولوجيا في اطار القانون الدولي الخاص، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق، قسم القانون الدولي الخاص، 2016.

6. بن مسعود محمد، الشراكة الأجنبية ونقل التكنولوجيا، حالة قطاع المحروقات في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بالقايد، تلمسان، 2004-2005.

7. جباري شوقي، اثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، الاطروحة المقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2014.

8. جمال العص، اشكالية نقل التكنولوجيا وتوطينها في الوطن العربي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2007.

9. خنشول مروة، طباخ نهلة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2019-2020.

10. زرقين سورية، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية للدول النامية، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، 2008/2007.

11. زياد محمد عرفات ابو ليلى، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستورات على النمو الاقتصادي في الاردن، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، الاردن، 2003.
12. العارف خديجة، الاستثمار الأجنبي المباشر، اطروحة لنيل متطلبات شهادة الماستر، مستغانم، 2013.
13. عباس كاظم، بعض مشكلات استخدام التكنولوجيا في تنمية الاقتصاد العربي، رسالة الدكتوراه في الاقتصاد، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1981.
14. عبد السلام مخلوفي، اثر حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة TRIPS على نقل التكنلوجية الى الدول النامية، دراسة حالة صناعة الدواء في الجزائر، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2007-2008.
15. غسان علي علي، الاستثمارات الأجنبية ودور التحكيم في التسوية المنازعات التي قد تثور بسببها، رسالة دكتوراه، جامعة عين الشمس، كلية الحقوق، 2004.
16. ماجد عبد الحميد السيد عمار، عقد الترخيص الصناعي وأهميته للدول النامية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1981.
17. ملوي مصطفى، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية في الجزائر خلال فترة 1990-2017، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر اكاديمي، الطور الثاني، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجاري، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2019.

رابعا: المجلات:

1. احمد عبد العزيز وآخرون، الشركات متعددة الجنسيات واثرها على الدول النامية، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 85، 2010.

2. بربار نور الدين وبوغاري فاطمة الزهراء ولرادي سفيان، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية، العدد 02، ديسمبر، 2017.

3. بن احمد حاج، التزامات اطراف وجزاء اخلال بها في عقود نقل التكنولوجيا على ضوء اعراف السائدة، مجلة اكاديمية للبحوث القانونية وسياسية، عدد3، مجلد1، كلية حقوق والعلوم السياسية، جامعة الاغواط ، الجزائر.

4. حسن مهران، الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وامكانيات تطويره في ضوء التطورات المحلية والاقليمية والدولية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، العدد الاول، 2000.

5. حميد الجميلي، الشركات متعددة الجنسيات ودورها في الانتاج الدولي، مجلة اخبار النفط والصناعة، العدد 401، ابو ظبي، 2004.

6. سميحة القيلوبي، تقييم شروط التعاقد، مجلة مصر المعاصرة، عدد406، سنة 1986.

7. عباس الفياض، نقل وتوطين التكنولوجيا واثرها في التنمية الموارد دراسة تطبيقية نظرية، مجلة كلية بغداد للعلوم اقتصادية الجامعية، العدد 25، 2010.

8. عبد الله فوزية، الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لنقل التكنولوجيا، مجلة ايليزا للبحوث والدراسات، المركز الجامعي ايليزي، الجزائر، العدد الاول، 2016.

9. علاش احمد، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا، مجلة الابداع، المجلد 2، العدد 2، ديسمبر، 2012.

10. فوزي محمد، الشركات متعددة الجنسيات ودورها في عملية نقل التكنولوجيا، بحث منشور في علوم انسانية، العدد 02، مجلة 09، 1981.

11. فياض عبد الله، عذاب مزهر، نقل وتوطين التكنولوجيا وأثرها في تنمية الموارد البشرية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 25، تشرين الثاني، 2010.

12. كريم نعمة، اهمية ودور الشركات متعددة الجنسيات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجلة العلوم الانسانية، مجلة شهرية الكترونية، السنة الثالثة، العدد 27، آذار، 2006.
13. مجدي الشوربجي، اثار الاستثمار الأجنبي المباشر عن النمو الاقتصادي في دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا، جامعة الجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول اشكالية النمو الاقتصادي في دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا، 2005.

خامسا: المراجع باللغة الأجنبية:

1. Who, who, guide life on Transfer of technology in pharmation manufacturing, who technical, report series no 961, ammes, seven, 2011.
2. World bank world developpent report 1996, from markt, Washington, DC, Oxford university, presse septembre 1996.

المحتوى	الصفحة
الشكر والعرفان	
الاهداء	
مقدمة	أ- و
الفصل الاول: مدخل مفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا	02
تمهيد	03
المبحث الاول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	04
المطلب الاول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر	04
المطلب الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر	10
المطلب الثالث: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر	11
المبحث الثاني: ماهية نقل التكنولوجيا	18
المطلب الاول: مفهوم نقل التكنولوجيا	19
المطلب الثاني: انواع نقل التكنولوجيا	25
المطلب الثالث: تقسيمات نقل التكنولوجيا	27
الفصل الثاني: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا	31
تمهيد	32
المبحث الاول: استراتيجية العمل المعتمدة الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا	33
المطلب الاول: مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات	34
المطلب الثاني: خصائص الشركات المتعددة الجنسيات	39
المطلب الثالث: طرق الاستثمار الأجنبي المباشر لنقل التكنولوجيا	42
المبحث الثاني: دور سوق التكنولوجيا في انجاز الاستثمارات	51
المطلب الاول: طرق اكتساب التكنولوجيا	51

المطلب الثاني: خطوات وشروط نقل التكنولوجيا	54
المطلب الثالث: اثار نقل التكنولوجيا	57
خاتمة	63
قائمة المصادر والمراجع	68
فهرس المحتويات	79

ملخص:

للاستثمار الأجنبي المباشر دور كبير في نقل التكنولوجيات إلى الدول النامية عن طريق فتح المجال أمام المستثمرين ويتوقف ذلك على مدى رغبة الشركات المستثمرة على نقل واتاحة وتسيير مختلف تلك التكنولوجيات الجديدة، التي تفتح آفاقا جديدة، حيث نرى ان بعض الدول النامية قد استفادت من الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في مجال نقل التكنولوجيا المتطورة فأصبحت تحتل الصدارة عربيا وعالميا في حصة الاستثمار الأجنبي المباشر الناقل للتكنولوجيا المتطورة، أما بعضها الاخر ونظرا لعدم توفر الظروف والشروط الكافية للاستثمار الأجنبي المباشر لا تزال من الدول لتي لم يكن للاستثمار الأجنبي المباشر دور كبير في نقل التكنولوجيا والتطور، لم تعط اهتمام كبير للمستثمرين الأجانب والتكنولوجيا رغم ان لها دور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية :

– الاستثمار الأجنبي المباشر – التكنولوجيا – نقل التكنولوجيا – الدول النامية – التنمية الاقتصادية

Abstract:

Foreign direct investment (FDI) plays a significant role in transferring technology to developing countries by opening up the field for investors.

The extent to which this technology is transferred, made available, and managed depends on the willingness of investing companies. This opens up new horizons, as we see that some developing countries have benefited from FDI, especially in the field of transferring advanced technology. They have become leaders in the Arab world and globally in the share of FDI that transfers advanced technology. However, other countries, due to the lack of sufficient conditions and requirements for FDI, are still among those where FDI has not played a major role in technology transfer and development. They have not given much attention to foreign investors and technology, despite its effective role in achieving economic development.

key words :

- Foreign direct investment - Technology - Technology transfer
- Developing countries - Economic development